الانتوساي
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تعميم 86

تبادل الخبرات يعود بالنفع على الجميع

INTOSAI

EXPERIENTIA MUTUA
OMNIBUS PRODEST

Contact | Contact | Kontakt | Contacto
الاتصال

INTOSAI Generalsekretariat
Rechnungshof Österreich
Dampfschiffstrasse 2
1030 Vienna – Vienne – Wien – Viena – فيينا
Austria – Autriche – Österreich – Austria – النمسا

Tel. +43 1 71171-8905
Fax +43 1 7180969

office@intosai.org
www.intosai.org

أ- كلمة رئيس مجلس إدارة الإنتوساي

الوزير برونو دانتاس

رئيس مجلس إدارة الإنتوساي (2022–2024)

زملائي الأعزاء وأعضاء مجتمع الإنتوساي المحترمون،

بينما أتحدث إليكم في هذه المناسبة الهامة التي تمثل مشاركتي الأخيرة كرئيس لمنظمة الإنتوساي، فإنني مليء بالشكر العميق والإحساس الكبير بالمسؤولية. على مدار السنوات الماضية، أظهرت الإنتوساي مرونتها وقدرتها على التكيف في عالم معقد بشكل متزايد. من خلال الرؤية الاستراتيجية والابتكار والتعاون، قمنا بتعزيز قدرتنا الجماعية على الحفاظ على أعلى معايير الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة.

أكد اجتماع مجلس الإدارة الثامن والسبعين على حيوية وتطلع الإنتوساي نحو المستقبل. لقد سلطت مناقشاتنا الضوء على أهمية توقع التحديات العالمية وضمان أن تظل الأجهزة العليا للرقابة المالية في طليعة الرقابة على القطاع العام. ومن المبادرات مثل "كلايمتسكانر" التي حشدت الاجهزة العليا للرقابة في جميع أنحاء العالم لتقييم إجراءات الحكومات بشأن سياسة المناخ، والعمل الاستراتيجي للجنة الإشراف على القضايا الناشئة (SCEI) في مواجهة الاتجاهات العالمية، ومركز الدراسات المتقدمة (CASt) الذي يهدف إلى تعزيز البحث التطبيقي، هي بعض الأمثلة على كيفية تقدم الإنتوساي في تعزيز أهميتها العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، أتيحت لنا الفرصة لتلقي تحديث من مصر بشأن التحضيرات للمؤتمر الخامس والعشرين للإنتوساي .(INCOSAI XXV) .

مع تولي مصر رئاسة الإنتوساي، نتقدم بأطيب التمنيات لها بولاية ناجحة ومثمرة.

نحن واثقون أنه تحت قيادتها، ستواصل الإنتوساي تعزيز دورها كمرجع عالمي في وضع المعايير وركيزة للمساءلة.

خلال هذا الاجتماع، قدمنا أيضًا تقريرًا عن "جوريساي" (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الوظائف القضائية). ونحن سعداء بالتقدم الذي أحرزته "جوريساي" والمساهمات القيمة التي يمكن أن تقدمها لمجتمع الإنتوساي. وبالاعتراف بتنوع النماذج المؤسسية داخل منظمتنا، نعتقد أن "جوريساي" لديها القدرة على تعزيز النقاشات الهامة وتوليد رؤى قيمة لمجتمع التدقيق الدولي.

لقد كانت هذه الإنجازات ممكنة فقط من خلال التزام ومشاركة أعضاء مجلس الإدارة، والأجهزة التابعة للإنتوساي، ومنظماتنا الإقليمية. وأعرب عن تقديري العميق لكل واحد منكم على تفانيه في مهمتنا المشتركة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أُشيد بالدعم الثابت من الأمانة العامة للإنتوساي، تحت القيادة المتميزة للدكتورة مارغيت كراكر، التي كانت خبرتها واهتمامها أساسية لضمان استمرار نجاح مبادراتنا.

وأنا أنتقل بالقيادة إلى الوزير فيتال دو ريغو، أفعل ذلك بثقة كبيرة بمستقبل الإنتوساي. ستضمن خبرته ورؤيته الاستراتيجية واهتمامه الثابت بتعزيز منظمتنا استمرارية المشاريع الحالية، مع فتح مجالات جديدة للتعاون والنمو المؤسسي.

إنّ الإنتوساي هي أكثر من مجرد منظمة، فهي مجتمع عالمي – مجتمع يزدهر من خلال تبادل المعرفة والدعم المتبادل والالتزام المشترك بتعزيز الحكم الديمقراطي. أنهي فترة ولايتي وأنا واثق أن الإنتوساي ستستمر في التطور والابتكار والقيادة من خلال القدوة، معززة مكانتها كصوت عالمي للرقابة العامة.

لقد كان من دواعي الشرف أن أخدم كرئيس لكم، وأشكر كل واحد منكم على ثقتكم وشراكتكم وتعاونكم. مهمتنا مستمرة، وسأظل ملتزمًا بالقيم والمبادئ التي توحدنا.

برونو دانتاس

ب- كلمة الأمين العام للإنتوساي

الدكتورة مارغيت كراكر

الأمين العام للإنتوساي

زملائي الأعزاء،

استضاف الجهاز الاعلى للرقابة في مصر الاجتماع الثامن والسبعين لمجلس إدارة الإنتوساي بكل لطف، بصفته نائب الرئيس الأول للإنتوساي والمضيف للمؤتمر الخامس والعشرين القادم للإنتوساي. أقيم التجمع في المدينة التأريخية في القاهرة حيث كانت قد عقدت بالفعل قمة الانتوساي الخامسة عشر قبل 30 عاماً، ومنذ نشأتها قبل 70 عامًا، استمرت الإنتوساي في تعزيز وتطوير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وتعمل كمنصة حيوية لتبادل الخبرات والتجارب.

كان هذا الاجتماع لمجلس الإدارة، على وجه الخصوص، يشكل نظرة إلى المستقبل، سواء من حيث الاتجاهات والقضايا الناشئة أو استراتيجية الإنتوساي للتواصل بشكل متماسك مع الأطراف المعنية الخارجية. وتعد الوثائق مثل "تقرير الاتجاهات العالمية" الذي أعده مجموعة الخبراء التابعة للجنة الإشراف على القضايا الناشئة للإنتوساي أو "إرشادات العلامة التجارية للإنتوساي" التي تم إنشاؤها في إطار مجموعة عمل إتصالات الإنتوساي، واللذين تم اعتمادهما في هذا الاجتماع، أدوات لخدمة أعضاء الإنتوساي من جهة، لإعطائهم نظرة مشتركة على التحديات والفرص المستقبلية، ومن جهة أخرى، للتواصل بشكل متماسك وفعال من خلال تعزيز مكانة الإنتوساي كصوت عالمي للرقابة العامة.

أظهرت المناقشات التي جرت خلال الاجتماع أن الإنتوساي، بصفتها المنظمة الشاملة للرقابة العامة، تواصل كونها مجتمعًا حيويًا ويقظًا مكرسًا للعمل المشترك لمواجهة الاتجاهات الناشئة ومراجعة الممارسات الحالية. لذلك، أود أن أعبر عن امتناني العميق للالتزام الذي أبدته أجهزة الإنتوساي والمنظمات الإقليمية في تعزيز أولوياتنا الأساسية - إعداد وتنفيذ معايير التدقيق، ومن خلال ذلك، الاحترافية في ممارسات التدقيق لدينا - واستغلال الفرص التي تقدمها منظمة معترف بها عالميًا مثل الإنتوساي، أي التعاون مع المؤسسات الشريكة والمساهمة في الأهداف العالمية، وفقًا لشعار الإنتوساي "التجربة المتبادلة تفيد الجميع."

نظرًا لأن هذا الاجتماع لمجلس الإدارة كان آخر اجتماع ترأسه الوزير برونو دانتاس، رئيس محكمة الحسابات الفيدرالية، كرئيس للإنتوساي، أود أن أشكره بشكل خاص على روحه المبتكرة واهتمامه الذي قاد من خلاله العديد من المبادرات والمشاريع العالمية المهمة، مثل مبادرة "الماسح المناخي " لتوحيد الأجهزة العليا للرقابة في عملها على تدقيق الإجراءات المناخية، ومركز الدراسات المتقدمة لتعزيز البحث العلمي والعمل التطبيقي أو إنشاء منظمة "جوريساي" لتوفير منصة خبراء موجهة للأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي. لقد استمتعت بشكل خاص بالعمل المشترك الذي أنجزناه في إطار مجموعة العمل للاتصالات بالإنتوساي، والتي وضعت استراتيجية الاتصالات للإنتوساي 2025–2028 وإرشادات علامة الإنتوساي – وهما وثيقتان سيكون لهما تأثير عميق على فعالية اتصالات الإنتوساي.

في الختام، أود أن أتمنى للوزير دانتاس كل التوفيق في مساعيه المستقبلية. أنا واثقة من أن طرقنا ستتلاقى في المستقبل داخل مجتمع الإنتوساي، وفي نفس الوقت أنا واثقة من أنه تحت قيادة خلفه، الوزير فيتال دو ريغو فيلهو، ستواصل الإنتوساي مسارها الناجح كمنصة للحوار المتميز بالشراكة والخبرة والابتكار.

كما أود أن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء مجلس الإدارة. كان من دواعي سروري لقاؤكم في القاهرة والمشاركة في مناقشات مثيرة وملهمة استندت إلى مساهماتكم وأفكاركم القيمة. أتطلع إلى لقائكم في المؤتمر الخامس والعشرين للإنتوساي والمساهمة بشكل أكبر في مستقبل الرقابة العامة.

مع أطيب التحيات،

الدكتورة مارغيت كراكر

ت- محضر الاجتماع الثامن والسبعون لمجلس إدارة الانتوساي

عقد الاجتماع الثامن والسبعون لمجلس إدارة الانتوساي في القاهرة، مصر، في 28 تشرين الأول 2024 وقد حضره 107 ممثلا عن 28 جهازا أعلى للرقابة. نظم الاجتماع الجهاز المركزي للمحاسبات المصري، بصفته نائب الرئيس الأول لمجلس الإدارة ولكونه سيستضيف اجتماع الانكوساي الخامس والعشرون المقبل، كما ترأس الاجتماع الوزير برونو دانتاس، رئيس مجلس إدارة الانتوساي.

أولا- لمحة عن أبرز ما ورد في الاجتماع

- الموافقة على النظام الداخلي الخاص باجتماع الانكوساي الخامس والعشرون، مما يضع الأسس للاجتماع القادم للانتوساي الذي سيعقد في شرم الشيخ في تشرين الأول 2025؛
- الموافقة على بنود الصلاحية المعدلة لجائزة مستقبل الانتوساي التي ستُمنح لأحد الأجهزة الرقابية الأعضاء في الانتوساي للنهج الموجه نحو المستقبل وإنجازاتها ومساهماتها في إطار اجتماع الانكوساي الخامس والعشرون؛
- تبني الأدلة الإرشادية التي تحمل علامة منظمة الانتوساي
- المصادقة على تقرير الاتجاهات العالمية للجنة الاشرافية الخاصة بالقضايا الناشئة التابعة للانتوساي SCEI ؛
- الاحاطة علما بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية للفترة 2023-2028
- الموافقة على تعيين السيد هلال حسينوف (الجهاز الرقابي لأذربيجان)، والسيد فايزي منصوري (الجهاز الرقابي التنزاني) والسيدة أرشانا شيرسات (مبادرة تنمية الانتوساي) كأعضاء جدد في منتدى الإنتوساي للإصدارات المهنية اعتبارًا من 1 كانون الثاني 2025
- الاقرار بأن تنمية القدرات هو تعهد على مستوى منظمة الانتوساي، والاطلاع على الجهود المتجددة والمنسقة من قبل جميع المساهمين في الهدف الثاني في تسريع التقدم في مجالات نتائج الهدف الثاني المستهدفة ؛
- المصادقة على الدليل GUID 5101 (حول تدقيق أمن المعلومات) الذي طوره الجهاز الرقابي الهندي كرئيس للمشروع وبصفته رئيسا لمجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات ؛
- الموافقة على ستة وثائق تم تطويرها بموجب إجراءات ضمان الجودة للوثائق غير المدرجة في إطار عمل الانتوساي للإصدارات المهنية من قبل مجموعات عمل الانتوساي التالية: "الدين العام" و" تدقيق تكنولوجيا المعلومات" و"أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات التنمية المستدامة الرئيسية" و"تدقيق الصناعات الاستخراجية"
- الموافقة على تشكيل مجموعة عمل الانتوساي الجديدة المعنية بعمليات تدقيق المتابعة، التي ترأسها الجهاز الرقابي الماليزي، في إطار لجنة التشارك المعرفي (KSC) ؛
- الموافقة على تغيير رئاسة مجموعة عمل الانتوساي الخاصة بتأثير العلوم والتكنولوجيا على التدقيق من الجهاز الرقابي الإماراتي إلى الجهاز الرقابي المصري
- الاحاطة علما بإنشاء منظمة الجوريساي (الأجهزة الرقابية ذات الوظائف القضائية) والتعديل المنشود لتشريعات الانتوساي في اجتماع الانكوساي الخامس والعشرون لدمج هذه المنظمة ككيان ذي صلة.

ثانيا - المشاركون

شارك أعضاء مجلس إدارة الانتوساي المذكورون أدناه في الاجتماع الثامن والسبعون لمجلس الإدارة:

- الجزائر
- النمسا (الأمين العام)
- البرازيل (رئيسا)
- مصر (النائب الأول للرئيس)
- محكمة المدققين الأوروبية
- غيانا
- الهند
- اليابان
- المكسيك (مشاركة عبر الانترنت)
- ناميبيا
- النرويج
- بيرو
- بولندا
- البرتغال
- قطر
- روسيا الاتحادية
- ساموا
- السعودية (النائب الثاني للرئيس)
- جنوب إفريقيا
- تايلاند
- الامارات العربية المتحدة
- الولايات المتحدة الامريكية

ثالثا- التقرير الخاص بالاجتماع الثامن والسبعين لمجلس إدارة الانتوساي

ويشمل ما يلي ملخصًا للتقارير المقدمة خلال الاجتماع الثامن والسبعين لمجلس ادارة الانتوساي. تم نشر التقارير المكتوبة ذات الصلة وكذلك التقارير المقدمة كتابة من قبل المنظمات الإقليمية للانتوساي من قبل الأمانة العامة على الموقع الالكتروني للانتوساي.[1]

1- مراسيم الترحيب وافتتاح الاجتماع الثامن والسبعين لمجلس إدارة الانتوساي (البند 1)

قام الوزير برونو دانتاس، رئيس الجهاز الرقابي البرازيلي ورئيس مجلس إدارة الانتوساي، بالترحيب بأعضاء مجلس الإدارة وعبر عن امتنانه للجهاز الرقابي المصري لاستضافة الاجتماع في مدينة القاهرة التاريخية وحسن ضيافته لأعضاء مجلس إدارة الانتوساي. وأكد أنه على خلفية التغييرات السريعة والتعقيد المتزايد في الحوكمة العامة، فقد مثل الاجتماع لحظة مهمة لمنظمة الانتوساي ووفر منصة

لدعم أعلى معايير المساءلة والشفافية والحوكمة الرشيدة. كما أكد على أهمية اجتماع مجلس الإدارة في تشكيل الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة.

علاوة على ذلك، تحدث الوزير دانتاس لمجلس الإدارة عن آخر سنة من فترة ولايته كرئيس للجهاز الرقابي البرازيلي بصفته رئيس مجلس ادارة الانتوساي. في هذا السياق، أعرب عن ثقته في أنه في ظل رئاسة خليفته، الوزير فيتال دو ريجو فيو، ستستمر منظمة الانتوساي في تعزيز التقدم الذي تم تحقيقه في السنوات الماضية. واختتم كلماته الترحيبية بشكر جميع أعضاء مجلس الإدارة على مساهماتهم التي لا تقدر بثمن وخبراتهم والتزامهم بتمكين الانتوساي من لعب دور رئيسي في المشهد الدولي للحوكمة.

استقبل المستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات المصري (ASA)، نائب الرئيس الأول للانتوساي ومستضيف اجتماع مجلس الإدارة، جميع أعضاء مجلس الإدارة في مدينة القاهرة القديمة. مشيرا الى أنه قد تشرف باستضافة الاجتماع، خاصة أنه سيمهد الطريق لاجتماع الانكوساي الخامس والعشرون الذي سيعقد في تشرين الاول 2025 بعد أن استضاف اجتماع الانتوساي الذي عقد في عام 1995. في هذا السياق، أكد أن منظمة الانتوساي حتى في الأوقات التي تشهد تحولا استمرت في تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة وكذلك قيما مثل المساءلة والتعاون والابتكار، والارتقاء بمعايير التدقيق وتعزيز قدرة أجهزتها الرقابية الأعضاء.

---

http://www.intosai.org/event/78gb.html- . اسم المستخدم 78gb ، كلمة السر : intGBMeet2024

اختتم المستشار الفيصل يوسف كلمته الترحيبية بتقديم وجهة نظره حول المستقبل، وتحديداً تولي رئاسة الانتوساي في عام 2025 وقال إنه يتطلع إلى مواصلة الإنجازات الرائعة التي حققها الرئيس الحالي للانتوساي (الجهاز البرازيلي). واختتم خطابه من خلال التعبير عن ترقبه للتعاون مع الأمانة العامة للانتوساي في الفترة التي تسبق المؤتمر والمناقشات المثمرة والناجحة مع جميع أجهزة الانتوساي

ثم طلب الوزير دانتاس من أعضاء مجلس الإدارة تبني جدول أعمال اجتماع مجلس إدارة الانتوساي الثامن والسبعون.

اعتمد مجلس الإدارة جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة الثامن والسبعون.

2- تقرير رئيس مجلس إدارة الانتوساي (البند 2)

بصفته رئيسًا لمجلس إدارة الانتوساي، قدم الوزير دانتاس نظرة عامة على المشاريع الرئيسية وإنجازات رئاسة الانتوساي منذ اجتماع مجلس الإدارة السابع والسبعون. في هذا السياق، أشار أن الأنشطة ذات الصلة للجهاز الرقابي البرازيلي قد عملت على تعزيز أهمية العمل الذي تنفذه الأجهزة الرقابية. في إطار جهود الرئاسة لجعل الانتوساي صوتا متسقا ومؤثرا على المسرح العالمي، شارك رئيس الانتوساي في العديد من المهام مثل، من بين أمور أخرى، مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ - COP28 - في الامارات العربية المتحدة، والندوة السادسة والعشرين للأمم المتحدة والانتوساي في النمسا، بالإضافة إلى الأحداث التي تروج لها أي منظمات دولية ذات صلة أخرى، مثل مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

فيما يتعلق بذلك، أبلغ الوزير دانتاس أعضاء مجلس الإدارة عن أحدث التقدم المحرز في مبادرة الماسح المناخي، التي ينفذها بشكل مشترك الجهاز البرازيلي ومجموعة عمل الانتوساي حول التدقيق البيئي والتي تهدف إلى تمكين تقييم عالمي شامل للإجراءات الحكومية على تغير المناخ والتكيف المناخي. كانت المبادرة قد اطلقت دعوة عالمية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بدعم من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، حيث قام ستة وستون جهاز رقابي في اطار ذلك بتوقيع وثيقة تؤيد أداة الماسح المناخي. بعد ذلك نُظمت سبع ورش عمل في جميع أنحاء العالم لتدريب 240 مدقق من 141 جهاز رقابي. في غضون ذلك، أكمل 61 جهاز رقابي التقييمات، ممثلة عن مختلف اقاليم الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع مناطق آسيا ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. سيتم تقديم التقييمات الموحدة الواحدة و الستين التي تركز على السياسات العامة والحوكمة والتمويل المتعلق بالإجراءات المناخية خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ - COP29 - في أذربيجان في تشرين اول 2024.

في الإشارة إلى دور الجهاز البرازيلي كرئيس للجنة الإشرافية للانتوساي للقضايا الناشئة (SCEI)، قدم الوزير دانتاس أيضًا نظرة موجزة حول بند جدول الأعمال التالي في لجنة SCEI، مع تسليط الضوء على الاستشراف الأكاديمي والمشاركة الفعالة مع اعتبار مركز الدراسات المتقدمة كأبرز التطورات في مجال تعزيز البحث التطبيقي والعمل العلمي وتسهيل التواصل بين الباحثين والمدققين والمنظمات الدولية والمؤسسات الاكاديمية. علاوة على ذلك، ذكر أنه في عام 2024، أطلق مركز الدراسات المتقدمة أول دعوة له للحصول على مقترحات حول الموضوعات الثلاثة التالية:

- آثار الذكاء الاصطناعي على الأجهزة الرقابية
- تدقيق تمويل المناخ
- مكافحة الجوع والفقر

قُدم أحد عشر مقترحًا وجرى تقييمها من قبل المجلس العلمي لمركز الدراسات المتقدمة، مع المصادقة على ثلاثة مشاريع وستقدم في شباط 2025.

وقدم الوزير دانتاس ضمن تقريره الأنشطة الإضافية التالية التي تم تنفيذها في إطار رئاسة الانتوساي

- استهدف البرنامج التجريبي "ProINTER"، الذي يركز على تعزيز المساواة بين الجنسين، ويهدف على وجه التحديد إلى توفير فرص قيادة متساوية للنساء، المدققات من الأجهزة الرقابية الناطقة بالبرتغالية. بناءً على نجاحه في دعم هدف التنمية المستدامة رقم 5 (المساواة بين الجنسين) وهدف التنمية المستدامة رقم 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)، تم تمديد البرنامج ليشمل المشاركين الناطقين بالإسبانية، مما يعزز التعاون الإقليمي داخل الانتوساي. ستركز نسخة 2025 على المدققات الناطقات باللغة الإنجليزية
- في "إطار عمل تحول الطاقة للأجهزة الرقابية"، الذي يتم بالتعاون مع الجهاز الرقابي الاوغندي بصفته رئيسًا لمجموعة العمل المعنية بتدقيق الصناعات الاستخراجية، تم اصدار استطلاع لتقييم كيفية تقويم الاجهزة الرقابية للإجراءات الحكومية بشأن تحول الطاقة. واستنادا لذلك، وضع الجهاز البرازيلي دليلًا عمليًا - سيتم اصداره خلال مؤتمر تغيير المناخ التاسع والعشرين للأمم المتحدة في تشرين الثاني 2024 ، لدعم الاجهزة الرقابية في تدقيق تحول الطاقة في سياقات مختلفة

علاوة على ذلك، اكد الوزير دانتاس المبادرات المتعلقة بالاتصالات لرئاسة الانتوساي لتعزيز العلاقات الدولية وللتعريف بقيم الاجهزة الرقابية وأهمية استقلال الجهاز الرقابي ونتائج عمل الأجهزة الرقابية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والنشرات الإخبارية الشهرية. علاوة على ذلك، أبلغ مجلس الإدارة أن الجهاز البرازيلي، في إطار عمل فريق عمل الانتوساي المعني بالاتصالات وبالتعاون مع الأمانة العامة للانتوساي قد وضع الأدلة الإرشادية التي تحمل علامة منظمة الانتوساي التي تنص على استخدام ثابت ومتماسك لعلامة الانتوساي.

اختتم رئيس مجلس إدارة الانتوساي عرضه من خلال تقديم مقطع فيديو أبرز أولويات الرئاسة منذ مؤتمر الانكوساي الرابع والعشرون في إعلاء صوت منظمة الانتوساي العالمي - أي مشروع الماسح المناخي وتقرير الاتجاهات العالمية الذي وضعه مجموعة الخبراء التابعة للجنة الإشرافية للقضايا الناشئة والمبادرات المتعلقة بالمساواة والشمول بين الجنسين التي تم تنفيذها بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي و البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة والتعاون المعزز مع المؤسسات الأكاديمية من خلال مركز الدراسات المتقدمة وكذلك إنشاء منظمة الأجهزة الرقابية ذات الوظائف القضائية، وهي منظمة تتناول الجوانب الفريدة للنموذج القضائي.

أخذ مجلس الإدارة بعين الاعتبار تقرير الرئيس.

3- تقرير من لجنة الإشراف على القضايا الناشئة (البند 2)

بصفته رئيسًا للجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI)، قدم الوزير دانتاس أنشطة اللجنة، التي ركزت بشكل خاص على الاستشراف - مجال المعرفة الذي يتعامل مع مراقبة القضايا والاتجاهات المستجدة بشكل استباقي- لتمكين الانتوساي والأجهزة الرقابية الأعضاء من مواجهة التحديات المستقبلية. في هذا الإطار، أسست اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة وفقًا لبنود الصلاحية مجموعة خبراء تتألف من الأعضاء الذين رشحتهم اللجنة والتي أعدت استراتيجية تستند إلى التنسيق المؤسسي لهيكلة أنشطة الاستشراف وإعداد تقرير اتجاهات عالمي. حدد التقرير الذي سيتم تقديمه للموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة سبعة اتجاهات عالمية من المتوقع أن تشكل مستقبل المجتمعات والتدقيق الحكومي بناءً على المعلومات التي تم جمعها من العديد من تقارير الاستشراف ومن عمليات التحليل من اجهزة الانتوساي.

كما واصل الوزير دانتاس التحدث في تقريره واختتمه بالإشارة إلى اجتماع اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة الذي سيعقد مباشرة بعد اجتماع مجلس الإدارة، حيث ستتم مناقشة آثار الاتجاهات على الانتوساي وعلى الأجهزة الرقابية للتحضير بشكل أفضل للتطورات المحتملة الناتجة عن الاتجاهات المحددة.

بالإضافة إلى ذلك، استذكر رئيس الانتوساي المشاريع البحثية الاحدى عشر التي راجعها المجلس العلمي لمركز الدراسات المتقدمة، وفي إثر ذلك تمت الموافقة على ثلاثة مشاريع ومن المتوقع أن يتم تقديم النتائج بحلول شباط 2025. من خلال إشراك الأوساط الأكاديمية ولجان الخبراء فإن النتائج الناجمة عن تلك المشاريع سيكون لديها القدرة على أن تصبح أداة فعالة لمساعدة الانتوساي والمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أن تكون أكثر جاهزية لمواجهة التحديات الناشئة.

مجلس الإدارة:
- أحيط علما بالتقرير الخاص بأنشطة اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة والمبادرات المستمرة لمركز الانتوساي للدراسات المتقدمة و
- وافق على تقرير التوجهات العالمية للجنة الإشرافية على القضايا الناشئة و
- أقر بأوجه الانسجام التي يمكن ايجادها بين تقرير التوجهات العالمية للجنة الإشرافية على القضايا الناشئة وعمل مركز الانتوساي للدراسات المتقدمة وبنود الصلاحية المحدثة للجنة الاشرافية على القضايا الناشئة للتخطيط الاستراتيجي للانتوساي.

4- تقرير الأمين العام لمنظمة الانتوساي(البند 3)

عرضت الأمين العام لمنظمة الانتوساي د. مارجيت كراكر، في تقريرها أولويات وأنشطة الأمانة العامة منذ الاجتماع السابع والسبعين لمجلس إدارة الانتوساي. حيث ركزت هذه الأولويات والأنشطة على:

- تنفيذ الخطة الاستراتيجية للانتوساي 2023-2028
- تعزيز المتطلبات الأساسية لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
- دعم مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

- تعزيز التواصل وتبادل المعلومات بين هيئات الانتوساي والمنظمة الإقليمية في إطار شبكة موظفي الاتصال في الانتوساي (NICO)، وكذلك
- تنفيذ استراتيجية الانتوساي للاتصالات 2023-2028 بالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية في البرازيل كرئيس مشارك لفريق العمل المعني بالاتصالات في الانتوساي.(TFIC)

عند استعراض الفترة المشمولة بالتقرير، سلطت د. كراكر الضوء على التعاون الوثيق مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية في البرازيل بصفته رئيس مجلس الإدارة في تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها خلال مؤتمر الانتوساي الأخير ، لا سيما في إطار مبادرة الماسح المناخي والأنشطة الاستشرافية التي نفذتها مجموعة خبراء اللجنة الاشرافية على القضايا الناشئة كما أبرزت الأنشطة التحضيرية التي تم إجراؤها بالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في مصر بشأن انعقاد مؤتمر الانكوساي الخامس والعشرين المقرر عقده في شرم الشيخ في مصر في الأسبوع الأخير من أكتوبر 2025، خاصة فيما يتعلق بالموضوعين التاليين للمؤتمر اللذين تم اعتمادهما في إطار الاجتماع السابع والسبعين لمجلس الإدارة:

- الموضوع الأول: دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تدقيق أنشطة الحكومات والبنوك المركزية أثناء الأزمات المالية والاقتصادية
- الموضوع الثاني: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التدقيق.

فيما يتعلق بمؤتمر الانكوساي السادس والعشرين المزمع عقده في عام 2028 أبلغت د.كراكر مجلس الإدارة أنها قامت بزيارة مضيف المؤتمر المستقبلي الجهاز الرقابي الإندونيسي للبدء في أولى خطوات التحضير للمؤتمر. وفي هذا السياق عبرت د. كراكر عن تقديرها العميق لجهاز المحاسبة في مصر وإندونيسيا على استعدادهما لاستقبال واستضافة مجتمع الانتوساي في إطار المؤتمرين المقبلين.

ثم تابعت الأمين العام تقريرها بإبلاغ مجلس الإدارة بأحدث التطورات المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. في هذا الصدد، لفتت انتباه مجلس الادارة إلى التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مختلف مجالات عملياتها كما ورد في "تقرير المسح العالمي 2023 الصادر عن مبادرة تنمية الانتوساي. وللأسف، وللمرة الثالثة على التوالي تراجع مستوى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ولهذا السبب وبالتنسيق مع مبادرة تنمية الانتوساي تواصلت الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي مع نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لإبلاغه بنتائج التقرير.

وكانت استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أيضًا من المواضيع الرئيسية في إطار التعاون مع المجتمع الدولي للمانحين .وفي هذا السياق كانت هناك مناقشات جارية بين الأطراف المعنية في الانتوساي والبنك الدولي لتعزيز التعاون. وفي إطار المشروع العالمي حول استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اشترك العديد من أعضاء المجتمع الدولي للمانحين في تحديد العوامل غير الرسمية التي تؤثر في تنفيذ مبادئ إعلان المكسيك بشأن استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وفي سياق استعراض هذه الأنشطة اغتنمت د. كراكر هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى مبادرة تنمية الانتوساي والمجتمع الدولي للمانحين على تفانيهما في دعم استقلالية الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

واصلت د. كراكر تقريرها بإبلاغ مجلس الإدارة عن الندوات المشتركة السادسة والعشرين بين الأمم المتحدة والانتوساي التي عُقدت من 16 إلى 18 نيسان 2024 بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية

والاجتماعية والتي تمحورت حول "تنفيذ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي: دور و مساهمة وتجربة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة". وفي نفس السياق وبالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومبادرة تنمية الانتوساي ومجموعة عمل الانتوساي حول التدقيق البيئي نظمت الأمانة العامة الانتوساي حدثًا جانبيًا في المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في 15 تموز 2024 حول موضوع "التدقيق من أجل مؤسسات عامة فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة "حيث قدمت مبادرة تنمية الانتوساي في تلك المناسبة نموذجها الجديد لتدقيق أهداف التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالمستجدات المتعلقة بالعضوية في الانتوساي أبلغت الأمين العام مجلس الإدارة أن الانتوساي تضم 195 من ذوي العضوية الكاملة بالإضافة إلى خمسة أعضاء مشاركين وعضوين منتسبين (الجهاز الرقابي في غوام والجهاز الرقابي في كومنولث جزر ماريانا الشمالية). في عام 2024 تلقت الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي طلبًا من المؤسسة الكندية للتدقيق والمساءلة لتكون عضوا مشاركاً وجاء تقييمها سلبيا لأنه لا يمكن تصنيفها كمنظمة دولية وبالتالي لا تفي بإحدى المتطلبات الأساسية لتكون عضوا مشاركا. بيد أن الأمانة العامة اقترحت النظر في توقيع مذكرة تفاهم معها.

وفيما يتعلق بعضوية مجلس الإدارة ذكرت د. كراكر الإجراء المتعلق بانتخاب أو إعادة انتخاب ستة أعضاء في مجلس الإدارة في مؤتمر الانكوساي الخامس والعشرين والذي يخص الأعضاء الذين يمثلون المنظمات الإقليمية الافروساي والاسوساي واليوروساي .بالإضافة إلى ذلك، وبموجب النظام الأساسي لمنظمة الانتوساي ستنتهي عضوية الجهاز الرقابي لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس الادارة "كمضيف سابق للمؤتمر" في المؤتمر الدولي الخامس والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ليحل محله الجهاز الرقابي الذي سيضيّف المؤتمر الدولي السادس والعشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ألا وهو الجهاز الرقابي لإندونيسيا.

في سياق الأمور القانونية ذكرت د. كراكر أيضًا أنه في عام 2021 تم منح الانتوساي صفة "المؤسسة الدولية الأخرى" وفقًا للقانون النمساوي للمقرات. وامتثالًا لهذه الصفة كانت الأمانة العامة للانتوساي في طور توضيح، وبالأثر القانوني الملزم، أن الانتوساي لم تعد خاضعة لإشراف سلطة الجمعيات النمساوية. وأبلغت د. كراكر أنها ستبقي مجلس الإدارة على اطلاع بالتطورات المتعلقة بهذا الموضوع.

بعد الاجتماع 78 لمجلس الإدارة توصلت الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي إلى اتفاق نهائي مع سلطة الجمعيات النمساوية والذي تم وفقًا له تم منح الانتوساي بالفعل صفة "المؤسسة الدولية الأخرى". وبالتالي تم إتمام الموضوع.

ثم تابعت الأمين العام لمنظمة الانتوساي تقريرها بالإشارة إلى العمل المشترك الذي تم بين الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي والجهاز الرقابي للبرازيل في إطار فريق العمل الخاص بالاتصالات في الانتوساي (TFIC) . في عام 2024 ركزت أنشطة فريق العمل المعني بالاتصالات على تنفيذ استراتيجية الاتصال الخاصة بمنظمة الانتوساي للفترة 2023-2028 والتي تؤكد من بين أمور أخرى على الاستخدام المتسق والمتماسك للعلامة التجارية للانتوساي لتعزيز الصوت العالمي لمنظمة الانتوساي .ولهذا الغرض اعد الجهاز البرازيلي إرشادات حول العلامة التجارية للانتوساي بصفته رئيسًا مشاركًا لفريق العمل والتي سيتم تقديمها لاعتمادها ضمن البند 9 في اجتماع مجلس الإدارة.

كما أوضحت د. كراكر أن استراتيجية الاتصال الخاصة بمنظمة الانتوساي تقر أيضًا بالحاجة إلى رصد أولويات الاتصال والرسائل الرئيسية الواردة فيها. ولهذا الغرض تم اعتماد إنشاء شبكة موظفي الاتصال في الانتوساي (NICO) من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه السابع والسبعين بهدف إرساء آلية للحوار المستمر بين هيئات الانتوساي والمنظمات الإقليمية على مستوى العمل. بعد ذلك بدأت الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي المسؤولة عن إدارة أمانة شبكة موظفي الاتصال العمل الإداري لتجميع أعضاء الشبكة في ديسمبر 2023. وقد تم عقد الاجتماع الأول في فبراير/ شباط 2024 بأعضاء الشبكة من جميع هيئات الانتوساي والمنظمات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، عقدت الشبكة اجتماعين منتظمين آخرين في نهاية أكتوبر/تشرين اول 2024 بالإضافة إلى ثلاثة اجتماعات مواضيعية تركز على قنوات الأخبار وتنسيق الاتصال وكذلك نتائج تقرير التقييم العالمي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لعام 2023 الذي شمل أيضًا مشاركة الأطراف الخارجية.

تحدثت د. كراكر أثناء عرض تقريرها عن جائزة مستقبل الانتوساي ، المعروفة سابقًا بجائزة يورغ كاندوتش والتي سيتم منحها للمرة الخامسة عشرة لجهاز رقابي عضو. وأفادت بأن لجنة التحكيم ستتكون من:

-الجهاز الرقابي للولايات المتحدة الأمريكية - كفائز بجائزة يورغ كاندوتش في عام 2022

-الجهاز الرقابي لجنوب أفريقيا - ممثلًا لمنظمة الافروساي وفقًا لمبدأ التناوب التقليدي في الانتوساي

- الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي.

وعبرت د. كراكر عن امتنانها لجهازي الرقابة المالية والمحاسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا على استعدادهما للعمل كأعضاء في لجنة التحكيم.

ركزت الأمين العام في الجزء التالي من عرضها على المسائل المالية لمنظمة الانتوساي .وأفادت أنه في عام 2023 بلغ إجمالي إيرادات الانتوساي حوالي 435,700 يورو. وبلغ إجمالي النفقات لعام 2023 حوالي 536,000 يورو حيث تلقت ثلاثة من هيئات الانتوساي دعمًا ماليًا قدره 50,000 يورو لكل منها من فائض أموال الانتوساي .وبلغ إجمالي صافي الأصول/حقوق الملكية (الفائض المتراكم) حوالي 684,200 يورو.

أما بالنسبة للسنة المالية 2024 أفادت د. كراكر أنه بحلول 30 ايلول دفع 180 من أعضاء الانتوساي اشتراكاتهم السنوية بمجموع قدره حوالي 428,800 يورو. وفي 30 ايلول 2024 بلغ إجمالي إيرادات الانتوساي حوالي 430,200 يورو- مقارنة بالمبلغ المتوقع البالغ 427,100 يورو للسنة المالية 2024. وبحلول التاريخ المحدد، بلغت نفقات الانتوساي حوالي 355,000 يورو مقارنة بالنفقات المتوقعة التي كانت حوالي 477,000 يورو للسنة المالية 2024.

كما عبرت د. كراكر عن تقديرها للمدققين الخارجيين لمنظمة الانتوساي وهما الجهازين الرقابيين في جامايكا والإكوادور على تنفيذ تدقيق البيانات المالية لعام 2023 لمنظمة الانتوساي في مقرها في فيينا، النمسا. وقد أصدر المدققون رأيًا غير متحفظ بشأن البيانات المالية لعام 2023 والتي تم تقديمه لأعضاء مجلس الإدارة في يونيو 2024.

ثم تابعت الأمين العام لمنظمة الانتوساي تقريرها بإبلاغ مجلس الإدارة عن طلب مبادرة تنمية الانتوساي للحصول على تمويل من فائض أموال الانتوساي بمقدار 50,000 يورو. وأفادت د. كراكر بأن الطلب كان بناءً

على الهدف المتمثل في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والأولويات التنظيمية لخطة الانتوساي الاستراتيجية 2023-202 والمساهمة في تحقيقها.

تابعت الأمين العام تقريرها بتناول موضوع تقييس قيمة الاشتراكات السنوية للأعضاء بحسب التضخم، والذي سيتعين اتخاذ قرار بشأنه في مؤتمر الانكوساي 25. وسيتم تحديد هذه الزيادة استنادًا إلى الأرقام من الفترة 2022-2024 ومعدلات التضخم السنوية الترجيحية. وفقًا لحسابات الأمانة العامة، ستؤدي هذه الزيادة إلى زيادة الاشتراكات السنوية بنسبة تصل إلى 25% شريطة عدم تقديم أي مقترح آخر.

وفي ختام تقريرها أبلغت د. كراكر مجلس الإدارة بأن الإحصاءات المتعلقة بموقع الانتوساي الإلكتروني أظهرت اهتمامًا عالميًا مستمرًا بالانتوساي: في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 كان عدد الزيارات لموقع الانتوساي حوالي 159,000 زيارة وتم الاطلاع على أكثر من 2.5 مليون صفحة ويب. وكانت حجم التنزيلات خلال هذه الفترة حوالي 538 جيجابايت. وكشفت التحليلات التفصيلية أن معايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كل على حدة لا سيما المعايير من 100-400 ومبادئ الانتوساي كانت تمثل الغالبية العظمى من التنزيلات.

شكر السيد كارل إيريك شيوت-بيدرسن المدقق العام للجهاز الرقابي للنرويج الأمين العام على التقرير الشامل وعلى تقديم المقترح المتعلق بتمويل مبادرة تنمية الانتوساي. كما شكر جهاز المصري على حسن الضيافة وأوضح أن سؤاله كان يتعلق بطبيعة التقارير والمناقشات التي تُجرى خلال اجتماعات مجلس الإدارة. وبتشديده على أنّ للانتوساي العديد من أصحاب المصلحة الخارجيين المهمين مثل الأمين العام للأمم المتحدة، طرح سؤالا حول ما إذا كان بالإمكان تخصيص مزيد من الوقت من اجتماعات مجلس الإدارة للمناقشات التفاعلية مع أصحاب المصلحة مع الامتناع في نفس الوقت عن تقديم التقارير التي تم تقديمها بالفعل كتابيًا والتي يمكن الموافقة عليها مسبقًا كتقارير مكتوبة.

في رده على السؤال الموجه من قبل السيد شيوت-بيدرسن أوضح الوزير دانتاس أن إشراك رؤساء المنظمات متعددة الأطراف يتماشى مع تعزيز الصوت العالمي لمنظمة الانتوساي كما تم تحديده في إعلان ريو وذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة كان قد شارك برسالة عبر الدائرة التلفزيونية لمؤتمر الانكوساي الرابع والعشرين لأنه لم يتمكن من المشاركة شخصيًا خلال المؤتمر. بيد أنه، وفي هذا السياق، أضاف أن إشراك أصحاب المصلحة في اجتماعات مجلس الإدارة هو أيضًا مسألة يتعين أن يقررها المضيف المعني.

أجابت د. كراكر مؤكدة أن اجتماعات مجلس الإدارة يجب أن توفر منصة لتقديم التقارير حول أنشطة المنظمة واتخاذ القرارات الرئيسية التي ستمهد الطريق لعمل الانتوساي حتى الاجتماع التالي لمجلس الإدارة. وعلاوة على ذلك تحمل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية الموافقة على المقترحات التي ستُعرض بعد ذلك على المؤتمر الثلاثي للمنظمة للمصادقة عليها. وشرحت أنها تشاطر رئيس الانتوساي الرأي حول أهمية المناقشات التفاعلية خاصة فيما يتعلق بالتوجهات والتطورات الاستراتيجية للأجهزة الرقابية مثل تلك المتعلقة بمواضيع المؤتمر التي دُعي جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للمشاركة فيها. أما بالنسبة لشمول أصحاب المصلحة، فقد اتفقت مع الرأي القائل بأن الانتوساي سيستفيد من التبادل الواسع للخبرات وأشارت إلى شمول الأكاديميين بشكل استباقي من خلال اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة. في

ختام كلامها أكدت أن المشاركة الفعالة للقادة رفيعي المستوى في المؤسسات متعددة الأطراف تعتمد دائمًا على تواجدهم ومع ذلك فإن منظمة الانتوساي تهدف إلى إدراج آرائهم في المبادرات الحالية.

في رده على الأسئلة المطروحة شكر المستشار فيصل يوسف السيد شيوت-بيدرسن على مداخلاته وشرح أنه يشارك وجهة نظره بشأن تعزيز العلاقات الوثيقة مع أصحاب المصلحة الخارجيين لمنظمة الانتوساي وخاصة مع الأمم المتحدة. وفي هذا السياق أبلغ مجلس الإدارة أن الجهاز الرقابي لمصر بصفته الرئيس المستقبلي لمنظمة الانتوساي يخطط لتخصيص المزيد من الاهتمام للأنشطة والندوات المستقبلية مع الأمم المتحدة وضمان أن ينعكس ذلك في اختيار المتحدثين وأجندات اجتماعات الانتوساي.

مجلس الإدارة:
-أحيط علمًا بتقرير الأمين العام لمنظمة الانتوساي
-أحيط علمًا بالتقييم السلبي لطلب مؤسسة التدقيق والمساءلة الكندية للحصول على صفة عضو مشارك وفقًا للمادة 2 الفقرة 4 من النظام الأساسي لمنظمة الانتوساي
-وافق على تعديل بنود الصلاحية لجائزة مستقبل الانتوساي (جائزة يورغ كاندوتش سابقا)
-وافق على تشكيل لجنة التحكيم التي تتكون من الجهازين الرقابيين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا والأمانة العامة لمنظمة الانتوساي لاختيار الفائز بجائزة مستقبل الانتوساي لعام 2025
- وافق على طلب مبادرة تنمية الانتوساي للحصول على 50,000 يورو من فائض أموال الانتوساي للمشاريع التي تنفذ خطة الانتوساي الاستراتيجية 2023-2028.

5- تقرير النائب الأول لرئيس منظمة الانتوساي (البند 4)

قدم المستشار محمد الفيصل يوسف رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر والنائب الأول لرئيس الانتوساي تقريرا عن التحضيرات الموضوعية والهيكلية ونشاطات التنسيق لمؤتمر الانكوساي الخامس والعشرين بالإضافة الى الجوانب التنظيمية المنصوص عليها في النظام الداخلي.

وباستذكاره العمل المنفذ في الفترة التي سبقت اجتماع مجلس الإدارة في 2023 سلط الضوء بإيجاز على ما يلي:

- تشكيل الأمانة الفنية لمؤتمر الانكوساي الخامس والعشرين مع عدد من لجان الدعم والتي تقدم تقارير موحدة منتظمة الى رئاسة المؤتمر.
- اختيار مدينة شرم الشيخ لتكون مكان انعقاد المؤتمر في النصف الثاني من تشرين الأول 2025 واختيار شعار المؤتمر المستلهم من تمثال الآلهة ماعت التي ترمز للحقيقة والعدالة والنظام الكوني في الثقافة المصرية القديمة.
- اختيار مواضيع المؤتمر:
  - الموضوع الأول: " دور الأجهزة العليا للرقابة في أنشطة التدقيق الحكومي والبنوك المركزية خلال الازمات المالية والاقتصادية" برئاسة الجهاز الرقابي للولايات المتحدة الأميركية، و

- الموضوع الثاني: " استخدام تقنيات الذكاء الصناعي في عملية التدقيق" برئاسة الجهاز الرقابي المصري.

ثم تطرق النائب الأول لأبرز التطورات المتعلقة بتحضيرات المؤتمر. أما فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية فقد تم إبرام اتفاق مع إحدى أكبر الشركات المختصة في المؤتمرات على نطاق عالمي والتي ستكون مسؤولة عن توفير الخدمات اللوجستية كما في خدمات نظم المعلومات والنقل والبث المباشر وخدمات الترجمة. كما وكان الجهاز الرقابي المصري متعاون مع الجامعات لضمان جودة خدمات الترجمة.

أما فيما يتعلق بإطار العمل التنظيمي فقد أبلغ المستشار الفيصل يوسف مجلس الإدارة بأن النظام الداخلي لمؤتمر الانكوساي الخامس والعشرين تم الانتهاء منه بما يتماشى مع النظام الأساسي ودليل مؤتمرات الانتوساي. وتناولوا كافة المسائل التنظيمية المتعلقة باستضافة المؤتمر بضمنها الجدول الزمني للتسجيل والجلسات العامة وإعداد أوراق المواضيع الفنية وإعلان المؤتمر.

أما فيما يتعلق بمواضيع المؤتمر المذكورة أعلاه فقد أبلغ النائب الأول أنّ رؤساء المواضيع عقدوا سلسلة من الاجتماعات الافتراضية للفترة بين شباط وأيلول 2024 لتوضيح الأوراق الرئيسية وإعداد الاستبانات التي قد تم تعميمها على كافة الأجهزة الرقابية الأعضاء في الانتوساي. إضافة الى ذلك، فقد تم طلب الورقة القطرية لإثراء المناقشات في المؤتمر القادم.

اختتاما لهذا التقرير، قدم النائب الأول قنوات التواصل الموضوعة للمؤتمر. وذكر على وجه الخصوص الموقع الالكتروني للمؤتمر http://www.incosai2025.eg/ والذي صممته شركة مختصة وسيكون متاحا بكافة لغات أعضاء الانتوساي موضحا من بين أمور أخرى الوثائق ذات الصلة بالتسجيل والإقامة وقاعدة البيانات مع كافة وثائق المؤتمر ومعرض الصور. كما وأعرب النائب الأول عن تطلعه إلى مواصلة التنسيق والتعاون مع الأمانة العامة للانتوساي وعن تقديره لتبادل المعلومات والتوقعات مع مجتمع الانتوساي.

وأعرب الوزير دانتاس عن تمنياته بالتوفيق للمستشار الفيصل يوسف في تحضيرات المؤتمر وعبر عن ثقته بأن مؤتمر الانكوساي الخامس والعشرين سيكون ناجحا للغاية وشكره لتفانيه في استضافة هذا الحدث المهم.

مجلس الإدارة

- اطلع على تقرير النائب الأول لرئيس منظمة الانتوساي
- اطلع على كافة التحضيرات لاستضافة الجهاز المركزي للمحاسبات لمؤتمر الانكوساي الخامس والعشرين.
- وافق على النظام الداخلي لمؤتمر الانكوساي الخامس والعشرين

6- تقرير عن لجنة المعايير المهنية (البند 5)

قدمت السيدة هيلغا بيرغر رئيس لجنة المعايير المهنية تقريرا عن تقدم العمل الخاص بالأهداف الإستراتيجية للهدف الأول من نشاطات محكمة المدققين الأوروبية بهذا الصدد في أول ثماني شهور من رئاستها. في هذا السياق، شكرت مجتمع الانتوساي على ترحيبه الحار وعبرت عن امتنانها للجهاز الرقابي المصري لجهوده والتزامه في تحضير اجتماع مجلس الإدارة ومؤتمر الانكوساي القادم.

وإشارةً إلى تقرير نشاطات لجنة المعايير المهنية المقدم خطيا، شكرت أيضا المساهمين في الهدف الأول – اللجان الفرعية للجنة المعايير المهنية ومنتدى الانتوساي للإصدارات المهنية- عن العمل المهني الجاد في تقديم نتائج جيدة تماشياً مع خطة عمل لجنة المعايير المهنية.

وكما هو موضح في الهدف 1 لوحة التخطيط التشغيلي 2023-2025، شكلت الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالتطوير الإضافي لأطار عمل الانتوساي للإصدارات المهنية – التي تؤكد وضوحها وتماسكها ومهنيتها وجودتها- الأساس لعمل لجنة المعايير المهنية وكانت تتقدم وفقا للخطة. وتماشيا مع هذا كانت هناك أيضا النشاطات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية 2023-2028 وعلى وجه الخصوص تجميع فرق المشروع للمبادرات الخمس المنصوص عليها هنا. ولهذا الغرض، أطلقت سكرتارية لجنة المعايير المهنية دعوة عالمية للتعبير عن الاهتمام مما أسفر عن اقتراح ما يزيد عن 40 جهاز رقابي لحوالي 60 زميل للمشاركة. واغتنمت رئيسة اللجنة هذه الفرصة لشكر كافة أولئك الذين عرضوا المشاركة في المبادرات وأوضحت المبادرات التالية التي اتخذتها سكرتارية لجنة المعايير المهنية لدعم عمل مجاميع المشروع:

- أعداد أوراق مفاهيمية لكل مبادرة من المبادرات الخمسة لتعمل كجسر بين خطة التنمية الاستراتيجية ومقترحات المشروع التي تتطلبها الإجراءات القانونية الواجبة مع توضيح كيفية التعامل مع كل مشروع واحتوائها على معالم مهمة قد يضعها قادة المشاريع في اعتباراتهم،
- اجتماعات المائدة المستديرة المنعقدة بين رؤساء الهدف وبين نواب الرؤساء، رئيس إطار عمل الانتوساي للإصدارات المهنية ونائب الرئيس والأمانة العامة للانتوساي لأغراض التنسيق والتي أدت في النهاية الى تشكيل مجموعة أساسية لخطة التنمية الاستراتيجية المسؤولة عن التعاون في المشروع وحماية الشفافية والشمولية، و
- الاجتماعات اللاحقة لمجاميع المشروع المنعقدة سوية مع منتدى الانتوساي للإصدارات المهنية.

وفيما يتعلق بعضوية منتدى الانتوساي للإصدارات المهنية، سلطت رئيس لجنة المعايير المهنية الضوء على ورقة التفكير التي تم إعدادها لدعم تحصيل المعرفة والأداء الفاعل لأعضاء منتدى الانتوساي للإصدارات المهنية بضمنها الطلبات الأولية الضرورية لنيل عضوية منتدى الانتوساي للإصدارات المهنية. وكما أبلغت عن إجراء الاختيار المعدل ليشمل مشاركة أوسع في الدعوات عن التعبير عن الاهتمام والتي أثبتت نجاحها في 17 طلبا قدمتها عشر أجهزة رقابية لعملية التقديم في سنة 2024 لملء ثلاثة مناصب شاغرة. ووفقا للعملية القانونية المناسبة فقد نفذ رؤساء الهدف مقابلات مع ستة مرشحين وقدموا بالإجماع المرشحين التاليين للحصول على موافقة مجلس الإدارة:

- السيد هلال حسينوف من الجهاز الرقابي الاذربيجاني،
- السيد فايزي منصوري من الجهاز الرقابي التنزاني، و
- السيدة ارشانا شيرسات من مبادرة تنمية الانتوساي.

في هذا السياق، شكرت السيدة بيرغر منتدى الانتوساي للإصدارات المهنية لعمله وتفانيه وتمنت للمرشحين الجدد المزيد من النجاح في وظائفهم المستقبلية. ومن ثم تابعت بالإشارة إلى بعض نقاط التركيز للمستقبل، نذكر منها:

- تعزيز استخدام شبكة موظفي الاتصال الخاصة بمعايير الانتوساي للحصول على معلومات من الأجهزة الرقابية فيما يتعلق بتنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للتعليق على هذه المعلومات للارتقاء ببناء القدرات ومشاركة المعرفة،
- تقوية المشاركة مع أصحاب المصالح في مجال وضع المعايير، و
- إعادة فرض التعاون في إطار عمل العملية القانونية المناسبة بتوضيح الأسئلة ومعلومات أرسلها الممارسون ورؤساء الهدف لسكرتارية لجنة المعايير المهنية بدون تغيير أي من الجوانب الرئيسية للعملية القانونية المناسبة.

واختتمت السيدة بيرغر تقريرها بتحديد خطط لجنة المعايير المهنية لتعزيز شفافية مساهمات اللجان الفرعية للجنة المعايير المهنية واتساقها وتعاونها لخطة الانتوساي الاستراتيجية، وفي هذا السياق يوضح التقرير هدف لجنة المعايير المهنية المتمثل في المساءلة والشفافة والشمولية من ناحية زيادة صلة التدقيق العام مقابل التحديات الحالية التي تواجهها الأجهزة الرقابية العليا.

وشكر الوزير دانتاس رئيس لجنة المعايير المهنية عن التقرير الشامل وأضاف بصفته نائب لرئيس لجنة المعايير المهنية الى ان الجهاز الرقابي البرازيلي تعاون بشكل وثيق مع محكمة المدققين الاوربية لتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية. كما وعبر عن قناعته بان تأسيس مجاميع المشروع ومجموعة أساس خطة التنمية الاستراتيجية أداتان ضروريتان لتشكيل مستقبل الإصدارات باتجاه منهجية متسقة وواضحة وإمكانية الوصول الحديثة والمحسنة.

مجلس الإدارة:
- اطلع على تقرير تقدم العمل المقدم من لجنة المعايير المهنية بضمنها 1) الهدف 1 لوحة التخطيط التشغيلي 2023-2025، 2) الهدف 1 لوحة التخطيط التشغيلي 2023-2025 (أولويات رئيسية)
- اطلع على التقدم الحاصل في تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية،
- وافق على التغييرات على بنود صلاحية لجنة المعايير المهنية،
- اطلع على التغييرات على بنود صلاحية اللجان الفرعية للتدقيق المالي والمحاسبي
- اطلع على التغييرات على بنود صلاحية اللجان الفرعية لتدقيق الامتثال
- اطلع على تقرير منتدى الانتوساي للإصدارات المهنية (FIPP)،
- وافق على تعيين السيد هلال حسينوف (الجهاز الرقابي الاذربيجاني) والسيد فايزي منصوري (الجهاز الرقابي التنزاني) والسيدة ارشانا شيراست (مبادرة تنمية الانتوساي) كأعضاء جدد في منتدى الانتوساي للإصدارات المهنية.

8- تقرير لجنة بناء القدرات (البند 6)

شكرت السيدة تساكاني مالوليلكي المدقق العام للجهاز الرقابي الجنوب إفريقي ورئيس لجنة بناء القدرات الجهاز الرقابي المصري على استضافته الكريمة لاجتماع مجلس الإدارة وعبرت عن تقديرها لتقرير أنشطة

لجنة بناء القدرات واستراتيجياته الرئيسية لتحقيق غايات الهدف 2 من خطة تنمية الانتوساي. كما وقدمت المدقق العام الجديد للجهاز الرقابي السويدي ونائب رئيس لجنة بناء القدرات السيدة كريستينا جيليربرانت هاجبيرج وشكرتها على التزام الجهاز الرقابي السويدي المتواصل في قيادة نشاطات لجنة بناء القدرات.

واستهلت السيدة مالوليليكي تقريرها بإبلاغ مجلس الإدارة عن الاجتماع السنوي 2024 للجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات والذي عقد عبر الانترنت دعما لمقترح الاستدامة الذي تبناه مؤتمر الانكوساي 24 بالتناوب بين الاجتماعات السنوية حضوريا وعبر الانترنت.

وركز الاجتماع على مسائل الحوكمة، كما في:

- مراقبة التقدم الحاصل فيما يتعلق بالهدف 2 من الخطة التشغيلية،
- تحديثات فرق عمل لجنة بناء القدرات عن التقدم الحاصل بتسع فرق من أصل 10 أنجزت تسليماتها المجدولة على ان يعود فريق واحد إلى المسار الصحيح بنهاية 2024،
- موافقة موازنة لجنة بناء القدرات،
- تعديل المجلس لإطار عمل قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المنفذ بالاستناد إلى الاستشارات المكثفة لضمان بقائها قوية وذات صلة والتي كان من المقرر اختتامها نهاية 2024 مع فرصة لكافة أعضاء الانتوساي بالتعليق على إطار العمل المعدل في الربع الأول من 2025.
- الاجتماع الافتتاحي لفريق العمل الخاص بمشاركة المواطنين وإشراك المجتمع المدني واختتام الإعلان بشأن تعزيز مشاركة المواطنين وإشراك المجتمع المدني في عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والذي كان من المقرر أن يعتبر التزاما بارزا نحو مزيد من الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في التدقيق.
- تولي الجهاز الرقابي لجنوب إفريقيا رئاسة مبادرة "(المبادئ) لخطة التنمية الاستراتيجية لإطار عمل الانتوساي للإصدارات المهنية".

في مواصلة تقريرها وجهت رئيس لجنة بناء القدرات عناية مجلس الإدارة إلى الهدف 2 من الخطة التشغيلية 2023-2025 الذي وضع لتحديد المسارات لمعرفة الغايات الاستراتيجية للهدف 2. وفي تقديم الخطة، سلطت السيدة مالوليكي الضوء على نتائج إطار العمل المتكون من عشر مؤشرات للنتائج لدعم تطوير الأجهزة الرقابية وتعزيز مهنيتها في المجالات المهمة من عملياتها. كما وبينت أنه بعد نشر نتائج استطلاع الانتوساي العالمي للأجهزة الرقابية 2020-2022 ونظيره تقرير التقييم العالمي للأجهزة الرقابية لمبادرة تنمية الانتوساي 2023 يمكن أيضا تجهيز إطار عمل النتائج بأرقام أساسية لكل مؤشر. كما وتابعت الإشارة إلى مجالات النتائج تلك التي تحتاج لعناية طارئة، ومنها المجالات المرتبطة بالتالي:

- أطر عمل كفاءة أجهزة الرقابة العليا القائمة لمحترفي التدقيق،
- نظم إدارة جودة التدقيق الملائمة،
- نظم وإجراءات متابعة التدقيق النظامي،
- تقارير سنوية عن أداء الجهاز الرقابي المنشور والمطروح للتدقيق الخارجي، و
- منظمات إقليمية تزيد من مستويات موازنتها أو تحافظ في الأقل عليها ،بزيادة في تمويل المانحين لهيئات الانتوساي والأجهزة الرقابية- وهو مجال لا يمكن الحصول منه عن معلومات موثوقة ولهذا فوضت اللجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات تعاون- مانحي الانتوساي بقياس الحلول الممكنة للعثور على بيانات موثوقة لغرض تقصي التقدم الحاصل في هذه المجالات.

واختتمت السيدة مالوليكي تقريرها بتسليط الضوء على مبادرات الانتوساي الواسعة التي يسرتها لجنة بناء القدرات للتعاون مع الشركاء الإستراتيجيين. في هذا السياق، أوضحت أهمية المساهمين في الهدف 2 في منظمة الانتوساي ومنهم مبادرة تنمية الانتوساي وتعاون مانحي الانتوساي والمنظمات الإقليمية والأجهزة الرقابية النظيرة المساهمة بالإضافة الى أهمية الشركاء الفنيين الخارجيين كما في منظمات المحاسبة العالمية والإقليمية المهنية. وكذلك أبلغت عن الاجتماعات الناجحة المتلاحقة التي نظمتها لجنة بناء القدرات إلى جانب لجنة السياسة والشؤون المالية والإدارية وتعاون مانحي الانتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي واتحاد المحاسبين الفدرالي في بوخارست- رومانيا في أيلول 2024 تحت عنوان عام "بناء مؤسسات فاعلة ومساءلة محاسبيا وشفافة خدمة للصالح العام". وجمع الحدث أكثر من مائة مشارك من هيئات الانتوساي المختلفة لمناقشة التحديات الرئيسية لتدقيق القطاع العام وتطور الأجهزة الرقابية والمهنية. وركزت حلقة ترأستها لجنة بناء القدرات أكثر، من بين أمور أخرى، على التعاون بين المنظمات المحاسبية لتطوير الإدارة المالية للقطاع العام ومهنية المدقق والحاجة لدعم أكبر لاستقلالية الجهاز الرقابي بإجماع وجوب تولي الأجهزة الرقابية مسؤولية أكبر لهذه المناصرة. كما وتم مناقشة التحديات في عملية التدقيق أموال المانحين كما في الملكية المحدودة لعملية التدقيق وقيود الموارد والمواعيد النهائية المتضاربة بين المانحين وعمليات التدقيق القانونية مع دعوات لتقديم حلول تحمي الأجهزة استقلالية الأجهزة الرقابية أثناء إدارة تدقيق عمليات المانحين.

أعطى رئيس لجنة بناء القدرات الكلمة لنائبة رئيس لجنة بناء القدرات، السيدة جيليربرانت هاجبيرج التي اغتنمت الفرصة لشكر الجهاز الرقابي والمدقق العام لجنوب أفريقيا على التعاون والتعبير عن تطلعها للعمل المشترك الذي تم تنفيذه في لجنة بناء القدرات لصالح تنمية القدرات. ثم تابعت عرض نتائج منصة التعاون بين الإنتوساي والمناطق الخاصة بمنصة الانتوساي للتنسيق الاقليمي (IRCP) - وهي منصة تم إنشاؤها في عام 2017 للتنسيق التشغيلي ومواءمة الجهود المشتركة بين هيئات الإنتوساي والمنظمات الإقليمية. كما عُقدت منصة الانتوساي للتنسيق الاقليمي في بوخارست في ايلول 2024 تحت قيادة لجنة بناء القدرات ومبادرة الإنتوساي للتنمية وبمشاركة أمانات لجان الأهداف الثاني والثالث والرابع والأمانة العامة. وكان الهدف هو دراسة المعلومات المقدمة في تقرير تقييم أداء الجهاز الرقابي العالمي التابع لمبادرة التنمية الدولية (GSR) لعام 2023 فيما يتعلق بمجالات نتائج الهدف الثاني وتوحيد جهود المساهمين في الهدف الثاني لتسريع العمل ذي الصلة. وأبلغ نائب رئيس لجنة بناء القدرات في هذا السياق أنه تم تعيين أبطال عالميين لكل مجال من مجالات النتائج لدفع الإجراءات العلاجية المتفق عليها لكل مجال في العامين المقبلين. ومن بين مجالات الاهتمام الرئيسية التي تم تحديدها في هذا الصدد الحاجة إلى المزيد من التواصل والدعوة بشأن المجالات الحاسمة من مهنية الجهاز الرقابي. في هذا السياق، سلطت الضوء على شريكين حيويين في دعم إجراءات الدعوة المستقبلية للهدف الثاني وهما:

- شبكة مسؤولي الاتصالات في منظمة الإنتوساي (NICO) التي تم إنشاؤها مؤخرًا وتم استخدامها بشكل فعال للإعلام بالتطورات الرئيسية في مجتمع الإنتوساي وتعزيزها .
- المجلة الدولية للتدقيق الحكومي (مجلة الانتوساي) والتي كانت تقدم تغطية واسعة النطاق للتطورات والمبادرات المتعلقة بالهدف الثاني.

وأعربت نائبة رئيس لجنة بناء القدرات عن ثقتها في أن أنشطة تبادل المعرفة والمواد التوجيهية للمساعدة في التواصل بشأن أنظمة إدارة الجودة في الأجهزة الرقابية ومتابعة نتائج وتوصيات التدقيق ونتائج إطار قياس أداء الجهاز الرقابي وإشراك أصحاب المصلحة ستضيف قيمة إلى الجهود الرامية إلى زيادة شفافية الجهاز

الرقابي ومساءلته وأن المعيارين الدوليين للأجهزة الرقابية 140 و150 المعتمدة مؤخراً بشأن أطر المهنية وإدارة الجودة ستدعم الأجهزة الرقابية في هذه الجوانب الحيوية من المهنية .

واختتمت السيدة جيليربرانت هاجبيرج تقريرها بالتأكيد على التزام لجنة بناء القدرات بمواصلة جهود التعاون الواسعة داخل وخارج منظمة الإنتوساي وأنها تتطلع إلى تحقيق المزيد من الإنجازات في العام المقبل.

مجلس الإدارة

- **أخذ علماً** بتقرير لجنة بناء القدرات بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للهدف الثاني من أهداف الإنتوساي ومجالات النتائج الموضحة في الخطة التشغيلية للهدف الثاني.
- **أقر** بأن تنمية القدرات هى مهمة تقع على عاتق منظمة الإنتوساي بأكملها وأخذ علما بالجهود المتجددة والمنسقة التى يبذلها جميع المساهمين في الهدف الثاني لتسريع التقدم في مجالات نتائج الهدف الثاني المستهدفة.
- **ورحب** بالمدى الذي تقوم به هيئات الإنتوساي مثل لجنة بناء القدرات ولجنة السياسات والشؤون المالية والادارية والتعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة ومبادرة تنمية الانتوساي بتنظيم اجتماعات متتالية فى أسبوع واحد وفى مكان واحد لخلق تآزر تشغيلى ودعم طموحات الإنتوساي فى مجال الاستدامة.
- **أخذ علماً** بأنه سيتم توزيع إطار قياس أداء الجهاز الرقابي المنقح والمحسن للحصول على تعليقات أعضاء الانتوساي خلال الربع الأول من عام 2025.
- **أقرت** بالحاجة إلى حلول تمكن الأجهزة الرقابية فى البلدان التى تتلقى مساعدات التنمية الرسمية من حماية استقلاليتها مع خلق القدرة على التدقيق فى أموال الجهات المانحة.

9- تقرير لجنة التشارك المعرفي (البند 7)

قدم السيد كيه إس سابرامانيان، نائب المراقب العام والمدقق العام للهند، تقرير التقدم الذي أحرزته لجنة التشارك المعرفي وأعرب عن امتنانه للجهاز الرقابي في مصر لتنظيمه السلس لاجتماع مجلس الإدارة الثامن والسبعين في مدينة القاهرة التاريخية .

وعندما تحدث عن الخطة التشغيلية للجنة تبادل المعرفة للفترة من 2023-2025 والتي تم تطويرها لتسهيل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للجنة التشارك المعرفي لغرض:

(1) تطوير الخبرة والعمل على ديمومتها في مجالات موضوعية محددة تتعلق بالتدقيق على القطاع العام من أجل تطوير ومشاركة المحتوى لإطار عمل الانتوساي للإصدارات المهنية ومنتجات الإنتوساي الأخرى.
(2) تسهيل التبادل الواسع للمعرفة والخبرة من خلال مجموعات العمل وفرق العمل.
(3) تسهيل التحسين المستمر للأجهزة الرقابية من خلال أنشطة تبادل المعرفة.

بدأ السيد سوبرامانيان تقريره بتسليط الضوء على تقدم مشروعين مرتبطين بالهدف الاستراتيجي الأول وهما:

- دليل 5101 - "تدقيق أمن نظم المعلومات" – الذي يقوده الجهاز الرقابي في الهند ووافق عليه منتدى الإصدارات المهنية للإنتوساي في أيلول 2024 ليتم تقديمه إلى مجلس الإدارة للموافقة عليه.

- دليل 5340 - "تدقيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص" – الذي يقوده الجهاز الرقابي في تنزانيا والذي تمت مشاركة مسودة العرض الخاصة به مع منتدى الإصدارات المهنية للمنظمة للتقييم والموافقة في تموز 2024.

وفي إشارته إلى المشاريع في إطار خطة عمل لجنة التشارك المعرفي الحالية 2023-2025 أبلغ مجلس الإدارة أيضًا بست وثائق وهي مراجع التدقيق والملخصات والمواد التوجيهية وأطر التدريب والملاحظات الموجزة المتعلقة بمجالات الدين العام وأنظمة المعلومات والتدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة والصناعات الاستخراجية التي تم وضعها وفقًا لإجراءات ضمان الجودة للوثائق غير المدرجة في إطار عمل الانتوساي للإصدارات المهنية والتي سيتم تقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفيما يتعلق بأنشطة التشارك المعرفي في اللجنة، سلط السيد سابرامانيان الضوء على العديد من الندوات عبر الإنترنت وبرامج التدريب التي عقدتها مجموعات العمل التابعة للجنة التشارك المعرفي بالإضافة إلى النشرات الإخبارية ومجموعات الأدوات والكتيبات التي تم توزيعها. كما أكد على المبادرات التعاونية التي عقدتها مجموعات العمل التابعة للجنة التشارك المعرفي والتعاون مع المنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساي ومبادرة تنمية الانتوساي وأصحاب المصلحة الخارجيين في الإنتوساي مثل البنك الدولي.

وفي تسليط الضوء على بعض المبادرات التي ستُعقد في عام 2024، ذكر السيد سابرامانيان من بين أمور أخرى ما يلي :

- ندوة عبر الإنترنت حول "استخدام التحليل الجغرافي المكاني في التدقيق" وندوة "إعادة تحديد موقف الأجهزة الرقابية من أجل عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات المؤثرة" التي عقدتها مجموعة العمل المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات.
- مشروع الماسح المناخي العالمي والتدقيق التعاوني بشأن إجراءات التكيف مع تغير المناخ من قبل مجموعة العمل المعنية بالتدقيق البيئي.
- الجلسة مع البنك الدولي حول "الاستفادة من مجموعة مهارات التدقيق القضائي لتعزيز فعالية التدقيق" التي عقدتها مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال.
- اجتماع المائدة المستديرة عبر الإنترنت التي نظمتها الشراكة الدولية للموازنة بشأن مساءلة الدين العام والتي نظمتها مجموعة العمل المعنية بالدين العام.
- برنامج التدريب الدولي بشأن تدقيق الصناعات الاستخراجية الذي نظمته مجموعة العمل المعنية بتدقيق الصناعات الاستخراجية والمركز الدولي للتدقيق البيئي والتنمية المستدامة التابعة للجهاز الرقابي في الهند.

وواصل السيد سابرامانيان تقريره بإبراز التقدم الذي أحرزته مجموعات العمل التابعة للجنة التشارك المعرفي وأفاد أنه من بين 58 مشروعًا أُنجز 48 منها في الموعد المحدد. وكانت أنشطة مجموعات العمل أيضًا موضوعًا محوريًا خلال الاجتماع السنوي السادس عشر للجنة التوجيهية للجنة التشارك المعرفي الذي عقد في نيروبي، كينيا في تشرين الأول 2024: من أجل تعزيز استكمال المخرجات المخطط لها في الوقت المناسب، فقد تم اقتراح استكمال معظم المنتجات بموجب الخطة التشغيلية للجنة التشارك المعرفي 2023-2025 في غضون عام واحد وقبل الاجتماع التالي للجنة التوجيهية الخاصة بلجنة التشارك المعرفي الذي سيعقد في حيدر أباد، الهند في أيلول 2025.

علاوة على ذلك، لتعزيز الكفاءة وتحسين استخدام الموارد في لجنة التشارك المعرفي ، قررت اللجنة التوجيهية تعزيز عملية المراجعة المنتظمة لعمل اللجنة ومجموعات العمل التابعة له. ولتحقيق هذه الغاية، نُصحت كل مجموعة عمل تابعة للجنة التشارك المعرفي بتقديم تقرير شامل كل ثلاث سنوات قبل مؤتمر الإنكوساي، يوضح إنجازاتها وتقدمها. ومن شأن هذه المراجعة المنتظمة أن تمكن اللجنة التوجيهية من تقييم وتحديد مدى أهمية أنشطة كل مجموعة عمل، على أساس ورقة بيضاء يتم الانتهاء منها للموافقة عليها في اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة التشارك المعرفي في عام 2025.

واصل السيد سابرامانيان تقريره بتسليط الضوء على القرارات الرئيسية التي اتخذتها اللجنة التوجيهية الخاصة بلجنة التشارك المعرفي وهي:

- تشكيل مجموعة عمل جديدة معنية بعمليات تدقيق المتابعة برئاسة الجهاز الرقابي الماليزي - وهو تطور مهم على خلفية أن حوالي 60% فقط من الأجهزة الرقابية لديها عمليات تدقيق متابعة.
- تولي الجهاز الرقابي في الهند قيادة مشروع مبادرة "G" لخطة التنمية الاستراتيجية لإطار الإصدارات المهنية لمنظمة الإنتوساي.

واختتم السيد سوبرامانيان تقريره بالتعبير عن تقديره لتفاني ومشاركة مجموعات العمل التابعة للجنة التشارك المعرفي ومجلس الإدارة لتوجيهاته المستمرة.

مجلس الإدارة

- **اخذ علماً** بتقرير لجنة الإنتوساي للتشارك المعرفي وخدمات المعرفة الذي يسلط الضوء على مساهمة مجموعات العمل في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والأولويات التنظيمية للجنة التشارك المعرفي وخدمات المعرفة (الهدف الثالث من أهداف الإنتوساي).
- **تمت الموافقة** على دليل 5101 - إرشادات بشأن تدقيق أمن المعلومات (النسخة الإنجليزية[1]) بموجب إطار عمل الانتوساي للإصدارات المهنية ، الذي طورهُ الجهاز الرقابي في الهند بصفتها رئيس المشروع ورئيس مجموعة عمل الانتوساي بشأن تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتمت الموافقة عليها من قبل منتدى الاصدارات المهنية للمنظمة.

[1] دليل 5101 - الترجمة إلى اللغات الرسمية الأخرى للانتوساي (الإسبانية والفرنسية والألمانية والعربية) حيث سيتم تقديمها في الاجتماع المقبل لمجلس إدارة الانتوساي

تمت **الموافقة** على الوثائق التالية بموجب إجراءات ضمان الجودة للوثائق غير المنضوية تحت إطار عمل الانتوساي للإصدارات المهنية:

أ) مرجع التدقيق بشأن المخاطر المالية التي وضعتها مجموعة العمل حول الدين العام.

ب) خلاصة دراسات الحالة: تأثير الأزمات الصحية الأخيرة والأزمات الأخرى على الدين العام وإدارة الدين العام أعدتها مجموعة العمل المعنية بالدين العام.

ت) إرشادات حول تقييمات أداء نظم المعلومات التى وضعتها مجموعة العمل المعنية بتدقيق تكنولوجيا المعلومات.

ث) إرشادات حول التدقيق البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) التى وضعتها مجموعة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات التنمية المستدامة الرئيسية.

ج) إطار عمل تدريبى محدث للصناعات الاستخراجية تم تطويره من قبل مجموعة عمل الانتوساي المعنية بتدقيق الصناعات الاستخراجية.

ح) مذكرة موجزة محدثة حول دور الأجهزة الرقابية في الحوكمة الرشيدة للصناعات الاستخراجية والتي

أعدتها مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بتدقيق الصناعات الاستخراجية .
- إقرار تشكيل مجموعة عمل جديدة تابعة للانتوساي معنية بتدقيق المتابعة (WGFA) برئاسة الجهاز الرقابي الماليزي تابعة للجنة التشارك المعرفي.
- إقرار تغيير رئاسة مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بتأثير العلم والتكنولوجيا على التدقيق من الجهاز الرقابي في الإمارات العربية المتحدة إلى الجهاز الرقابي في مصر.

10 - تقرير لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية وعن الأنشطة ضمن التعاون بين الانتوساي والجهات المانحة (البند 8)

شكر الدكتور حسام العنقري، رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية في الجهاز الرقابي المصري على الاستضافة الكريمة لمجلس الإدارة في مدينة القاهرة وأعطى الكلمة للسيدة بيان العسكر، مختص أقدم في العلاقات الدولية في ديوان العام للمحاسبة في المملكة العربية السعودية.

قدمت السيدة العسكر تقريرًا عن أنشطة لجنة السياسات والشؤون المالية والادارية المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية الأربعة بموجب الهدف الرابع من الخطة الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، تناولت على وجه الخصوص القضايا الرئيسية التالية التي تعتبر ذات أهمية مستمرة لقيادة لجنة السياسات والشؤون المالية والادارية بناءً على نتائج تقرير الأداء والمساءلة لعام 2022 الذي وثق التقدم المحرز في منتصف المدة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمنظمة الانتوساي 2023-2028:

- تعزيز استقلالية الجهاز الرقابي.
- دعم إطار عمل الإنتوساي للإصدارات المهنية (IFPP) ومنتدى الإصدارات المهنية للإنتوساي (FIPP) بالإضافة إلى زيادة الوعي حول العملية وأهمية تطوير ومراجعة معايير التدقيق الدولية.
- التركيز على احتياجات الأجهزة الرقابية العاملة في البيئات الأكثر تعقيدًا وصعوبة.
- التركيز على برامج تنمية القدرات على المستوى الإقليمي.

وأفادت السيدة العسكر أن قيادة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية تعالج هذه القضايا بنشاط وستشدد عليها أيضًا أثناء الاستعدادات لتقرير الأداء والمساءلة القادم الذي سيتم تقديمه في عام 2025. وفي القيام بذلك، ستعمل قيادة لجنة السياسات و الشؤون المالية والإدارية بشكل وثيق مع الأمانة العامة وتنسق مع جميع أعضاء لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية والمنظمات الإقليمية التابعة لمنظمة الإنتوساي لجمع معلومات الأداء ذات الصلة للتقرير.

ثم استمرت السيدة العسكر في تقديم تقريرها بتحديد التقدم الذي أحرزه التعاون بين الإنتوساي والجهات المانحة في سياق أنشطة الوساطة الرئيسية الثلاثة:

- في إطار برنامج "الوساطة لدعم موسع" (BUSS) . وهو برنامج يركز على تطوير مقترحات مشاريع ناجحة لإجراء ورش عمل مع الجهات المانحة والأجهزة الرقابية ومقدمي الدعم وورش العمل حيث عقدت مبادرة تنمية الانتوساي في منظمات الكريفياف ووالاولاسيفس والأربوساي. علاوة على ذلك، تخطط مبادرة تنمية الانتوساي لتوسيع نطاق مثل هذه الورش إلى مناطق أخرى أيضاً.
- استمر برنامج "الشراكة السريعة لدعم النظير" في دعم أحد عشر جهازا رقابيا في بيئات صعبة في القارة الأفريقية. في حين تلقت أغلب الاجهزة الرقابية دعمًا متزايدًا واصلت القيادة السعي للحصول

على دعم إضافي للأجهزة الرقابية في غينيا وسيراليون وتوغو. بالإضافة إلى ذلك، اجتمع فريق برنامج PAP-APP مع شركائه الرئيسيين لتحديث التقدم واستكشاف أوجه التآزر مع برنامج مبادرة المساءلة العالمية للجهاز الرقابي (GSAI).

- واصلت مبادرة المساءلة العالمية للجهاز الرقابي دعم الأجهزة الرقابية في بليز وبنين ودومينيكا وهايتي وهندوراس وقيرغيزستان ولبنان وطاجيكستان وحصلت على تمويل مقدمي بقيمة 2 مليون يورو من المفوضية الأوروبية، كما شهدت التزام الجهات المانحة والشركاء الآخرين الذين سجلوا لدعم كل من الأجهزة الرقابية الثمانية التي تمت الموافقة عليها للبرنامج.

فيما يتعلق بتمويل برنامجي الوساطة لرفع مستوى الدعم وبرنامج الشراكة لتسريع دعم النظير ، فقد تم تقديم الدعم من الصندوق السعودي لتحسين أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حيث تم منح 2.5 مليون دولار أمريكي إلى 43 جهازًا رقابياً في جميع مناطق الإنتوساي لدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع توفير مليون دولار أمريكي إضافي لهذه الأنشطة في عام 2024. ونظرًا لبعض التأخيرات التي تمت مواجهتها في صرف الأموال، والتي كانت تُعزى في الغالب إلى صعوبات تقنية مع الشركاء المصرفيين، فقد تم تنفيذ تدابير استباقية لمعالجة هذه المشكلات وضمان تحويل الأموال بنجاح إلى المستفيدين.

سلطت السيدة العسكر الضوء على الدور الرئيسي الذي تلعبه لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية في ضمان كفاءة وفعالية عمليات الإنتوساي لا سيما في مجالات الإدارة المالية وجهود تعزيز أواصر التواصل. كما أشارت إلى القرار الذي اتخذ خلال اجتماع مجلس الإدارة السابع والسبعين بشأن الإشراف على مراجعة عملية وضع المعايير في الإنتوساي.

وأبلغت السيدة العسكر أعضاء مجلس الإدارة بأن بنود الصلاحية قد تم اعتمادها في حزيران 2024، وأن جميع الأعضاء مرحب بهم لتقديم ترشيحاتهم لفريق المراجعة، مع تمديد الموعد النهائي لتقديم هذه الترشيحات حتى 8 تشرين الثاني 2024.

واصلت السيدة العسكر عرض تقرير لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية، حيث استعرضت نتائج التحليل الذي أجرته الأمانة العامة للإنتوساي بشأن إضافة لغات عمل رسمية جديدة. وبما أن التحليل أظهر أن الإنتوساي لا تمتلك الموارد اللازمة لإدارة لغات إضافية، فقد أوصت اللجنة بمواصلة العمل باللغات الرسمية الخمس الحالية.

في ختام التقرير، سلطت السيدة العسكر الضوء على الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز المساواة والشمولية في عمليات الإنتوساي. كما شددت على المساهمة الفاعلة لنائب رئيس لجنة السياسات والمالية والإدارة في برنامج مبادرة التنمية للانتوساي "صنّاع التغيير لمستقبل متكافئ في التدقيق (EFA Changemakers)".

يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد مجموعة من المدققين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ليصبحوا عوامل تغيير، يقودون الجهود نحو إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات التدقيق المتعلقة بالمساواة داخل أجهزتهم، إضافة إلى إجراء عمليات تدقيق تتناول موضوعات مثل النوع الاجتماعي (الجندر)، الفقر، الإعاقة، العرق، العمر، والهجرة.

خلال عامي 2023 و2024، تم اختيار أكثر من 20 مشاركًا ضمن برنامج صنّاع التغيير لمستقبل متكافئ في التدقيق للمشاركة في تدريبات حضورية وعبر الإنترنت تتعلق بهذه المجالات.

أعرب السيد كارل إيريك شوت-بيدرسن، المدقق العام للجهاز الأعلى للرقابة في النرويج، عن شكره لرئاسة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية على العرض المقدم. وبخصوص مراجعة وضع المعايير التي تم تسليط الضوء عليها في التقرير، أشار إلى أن المقيمين الرئيسيين سيتم اختيارهم من بين رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المتقاعدين أو كبار الموظفين السابقين في الأجهزة العليا للرقابة، وبالتالي لن يتقاضوا أي أجر من أجهزتهم السابقة. ومن أجل تعويض جهودهم، أوضح أن الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج مستعد لتقديم المساهمة اللازمة لتأمين الأجر، كما دعا جميع أعضاء مجلس الإدارة إلى النظر في تقديم مساهمات مماثلة.

أما فيما يتعلق بالمسائل المالية، فقد تساءل عن السبل التي توفر بها الإنتوساي، أو يمكن أن توفر بها، الدعم المالي للأجهزة العليا للرقابة غير القادرة على تمويل مشاركة موظفيها في أنشطة واجتماعات المنظمة.

ردًا على سؤال السيد شوت-بيدرسن، أوضح الدكتور العنقري أن الجهاز الأعلى للرقابة في المملكة العربية السعودية يسعى دائمًا إلى تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة المشاركة في فعالياتهم، إضافةً إلى توفير التسهيلات اللازمة. كما أوضح الوزير دانتاس أن الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل كان يتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة اللاتينية والكاريبية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، حيث تضمن ذلك، على سبيل المثال، التبرع بألف جهاز حاسوب للجهاز الأعلى للرقابة في الإكوادور، والذي تعرض لهجوم على مقره. علاوة على ذلك، تم تخصيص مليون دولار أمريكي لورش عمل حول الماسح المناخي، كما يجري تنفيذ عدة مبادرات لدعم الأجهزة العليا للرقابة، لا سيما الأجهزة الصغيرة منها.

أشارت د. كراكر إلى أن الانتوساي كانت قد حددت من بين أولوياتها التنظيمية تعزيز ودعم المساواة والشمولية. ونتيجة لذلك، كانت الانتوساي تقدم تمويلًا للأعضاء للمشاركة في اجتماعات الانتوساي، مثل الندوات المشتركة بين الأمم المتحدة والانتوساي، بالإضافة إلى تقديم التمويل عبر أموال الفائض الخاصة بالمنظمة لدعم الأجهزة العليا للرقابة المالية في الحالات الصعبة وفي تنفيذ خطة الانتوساي الاستراتيجية.

أما فيما يتعلق بإضافة لغات عمل جديدة إلى الانتوساي، فقد أوضح الوزير دانتاس أن منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية للدول الناطقة باللغة البرتغالية قد قدمت طلبًا إلى الانتوساي لاعتماد اللغة البرتغالية كلغة رسمية، كونها تُستخدم في أربع قارات من قبل أكثر من 250 مليون شخص. وأضاف أنه أخذ بعين الاعتبار التحليل الذي تم إجراؤه فيما يتعلق باللغات الإضافية، وأنه يود لفت انتباه أعضاء مجلس الإدارة إلى هذا الطلب.

مجلس الادارة

- أُحيط علماً بالتقرير المقدم من لجنة السياسة والشؤون المالية والإدارية ومن التعاون بين الانتوساي والجهات المانحة.

11- تقرير فريق العمل المعني بالاتصالات في الانتوساي (البند 9)

تم تقديم تقرير عن أنشطة فريق العمل المعني بالاتصالات في الانتوساي من قبل رئيسي الفريق المشترَكَين ، الأمين العام للانتوساي د. كراكر ورئيس الانتوساي، الوزير دانتاس.

بدأت د. كراكر التقرير بتوضيح أنشطة فريق العمل المعني بالاتصالات في الانتوساي الذي يترأسه كل من الأمانة العامة للانتوساي والجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل، منذ اجتماع مجلس الإدارة السابع والسبعين.

بعد اعتماد استراتيجية الاتصال للانتوساي 2023–2028، استمر فريق العمل المعني بالاتصالات في الانتوساي في عمله لتعزيز الاستخدام المتسق والمتناغم لعلامة الانتوساي التجارية، وبالتالي تعزيز رؤية الانتوساي بما يتماشى مع أحكام استراتيجية الاتصال.

لهذا الغرض، قام الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل، بصفته رئيسًا مشاركًا في فريق العمل المعني بالاتصال في الانتوساي، بوضع إرشادات العلامة التجارية للانتوساي، التي تم تقديمها لجميع أعضاء الفريق في يوليو 2024، وتم دمج تعليقاتهم في النسخة النهائية من الوثيقة.

ولضمان أن تنفيذ الإرشادات المحددة في الوثيقة كان عمليًا لجميع هيئات الانتوساي والمنظمات الإقليمية التي ترغب في الاستفادة منها، قام فريق العمل المعني بالاتصالات في الانتوساي أيضًا بإجراء جلسات ثنائية.

ومع تقديم النسخة النهائية التي تم عرضها واعتمادها من قبل أعضاء لجنة السياسة والشؤون المالية والإدارية خلال اجتماعها في أيلول 2024، سيتم عرض إرشادات علامة الانتوساي التجارية لاعتمادها من قبل أعضاء مجلس الإدارة. كما أشارت د. كراكر إلى أن الفريق المعني بالاتصال في الانتوساي كان يخطط لعقد جلسات ورش عمل مخصصة في نهاية 2024 لتيسير تطبيق الوثيقة بشكل متسق.

تقدمت الأمين العام للانتوساي بالشكر الحار إلى الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل على تفانيه ومهنيته العالية في العمل في إعداد إرشادات علامة الانتوساي التجارية ، التي من شأنها تعزيز الصوت العالمي للانتوساي، ثم أعطت الكلمة لرئيس الانتوساي لتقديم عرض تفصيلي للأحكام الواردة فيها.

تحدث الوزير دانتاس موضحاً أن وضع إرشادات علامة الانتوساي التجارية كانت نقطة فارقة هامة لتسليط الضوء على قوة وتأثير علامة الانتوساي، وبالتالي ضمان التواصل المهني والواضح مع المعنيين بالمنظمة. شرح الوزير دانتاس أن شعار الانتوساي، الذي تم إنشاؤه في عام 1953 لمؤتمر الانكوساي الافتتاحي في كوبا، هو رمز قوي يعكس أنشطة الانتوساي على المستوى الدولي بينما يوضح في الوقت نفسه الروح الموحدة للمنظمة من خلال الخطوط الموصلة التي تلف شعار الكرة الأرضية. لضمان بقاء هذه الخطوط مرئية في جميع أحجام الطباعة، تم تغميق لونها وتم محاذاة النقاط المتصلة لضمان الاتساق. في الوقت نفسه، تم تغميق الشعار النصي والخط الذي كتبت به مفردة الانتوساي من خلال تعديل أحجام الحروف وتنسيق المسافة بين الحروف.

أضاف الوزير دانتاس أن التطبيق الموحد للمواصفات الواردة في إرشادات علامة الانتوساي سيساهم في وضع معيار جديد للمنظمة ويؤكد نزاهة علامة الانتوساي. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت إرشادات العلامة قواعد لاستخدام شعار الانتوساي والخط الرسمي، والألوان الأساسية والثانوية التي يجب استخدامها بطريقة متسقة لضمان أن يتمكن المعنيون بالمنظمة من التعرف بشكل دائم على علامة الانتوساي.

اختتم رئيس الانتوساي تقريره بشكر جميع أعضاء فريق العمل على مساهماتهم في المسودة النهائية وعلى التعاون البناء، الذي كان له دور كبير في إنجاح هذا المشروع.

مجلس الإدارة

- أحيط علماً بالتقرير الخاص بالنشاطات والجدول الزمني للفريق المعني بالاتصالات في الانتوساي.
- تبنى إرشادات علامة الانتوساي التجارية

12- تقرير المجلة الدولية للتدقيق الحكومي (البند 10)

أبلغ السيد جين دودارو، بصفته رئيس الجهاز المسؤول عن استضافة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي (المجلة)، مجلس الإدارة أن المجلة استمرت في نشر أعداد فصلية ذات طابع موضوعي تتناول مواضيع هامة لمجتمع التدقيق العام، مع تقديم مواد تعكس التنوع والتوجه الاستراتيجي واهتمامات الأجهزة العليا للرقابة المالية الأعضاء في الانتوساي. ولتحقيق هذا الهدف، كانت المجلة تتعاون مع الجهات التابعة للانتوساي وأقاليمها لتسهيل وتعزيز وتنظيم الاتصال وتبادل المعرفة. وفي هذا السياق، أشار أيضًا إلى تعاون المجلة مع فريق العمل المعني بالاتصالات في الانتوساي ومساهماتها فيه.

فيما يتعلق بالأمور المالية، أفاد السيد دودارو أن المجلة كانت في وضع مالي سليم وقد تلقت رأيًا نظيفًا في التدقيق المالي لعام 2023. كما قامت المجلة بوضع خطط مالية قصيرة وطويلة المدى لإدارة مواردها المالية بشكل مسؤول. في هذا السياق، أشار السيد دودارو أيضًا إلى قرار المجلة، الذي تم اعتماده في اجتماع مجلس الإدارة السابع والسبعين، توزيع جزء من الأموال الفائضة لمبادرة تنمية الانتوساي لدعم برامج الاتصال، وذلك بدفعات نصف سنوية بمقدار 50,000 دولار أمريكي حتى الوصول إلى مستوى الاحتياطي التشغيلي لمدة عامين. وقد تم تنفيذ الدفعة الأولى في أيار 2024، مع إشراف مناسب لضمان أن التمويل يدعم الغرض المحدد له.

واصل السيد دودارو تقريره موضحاً الحضور الديناميكي للمجلة على الإنترنت من خلال موقعها الإلكتروني وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي بالأرقام أدناه حتى تشرين الثاني 2024:

- في الفترة بين إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للمجلة http://intosaijournal.org/ في تشرين أول 2023، الذي ركز بشكل خاص على تحسين تجربة المستخدم، وحتى تشرين أول 2024، زار أكثر من 73,000 مستخدم من جميع أنحاء العالم 169,000 صفحة ويب على موقع المجلة، مما يمثل زيادة بنسبة 141٪ في متوسط عدد المستخدمين شهريًا، مع وصول 34٪ من المستخدمين إلى الموقع عبر الأجهزة المحمولة.

- مع زيادة انتشار المجلة على وسائل التواصل الاجتماعي، بلغ عدد متابعين المجلة على منصة X ("تويتر" سابقاً) أكثر من 4,100 متابع، و3,500 متابع على LinkedIn و1,700 متابع على إنستغرام حتى تشرين أول 2024.

- من خلال نقل قسمي "الأخبار" و"داخل الانتوساي" إلى جدول نشر منفصل في الوقت الفعلي، استطاعت المجلة زيادة وتيرة نشر الأخبار، حيث تم نشر أكثر من 100 مقال إخباري منذ حزيران2023.

أضاف السيد دودارو أيضًا أن المجلة، منذ آخر اجتماع لمجلس الإدارة، استمرت في تغطية فعاليات الانتوساي من خلال تقارير حية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمقالات التي تُنشر بعد الفعاليات في المنشورات الفصلية في معظم المنظمات الإقليمية للانتوساي، وكانت تهدف إلى تغطية جميع اجتماعات اللجان المستهدفة والاجتماعات الإقليمية الرئيسية ضمن دورة ثلاث سنوات لضمان التنوع في التغطية عبر الانتوساي. ولتحقيق ذلك التزمت المجلة بإصدار أعداد ذات محاور تركيز مواضيعية حول قضايا رئيسية لمجتمع تدقيق القطاع العام. في هذا السياق، أشار السيد دودارو إلى التغطية التي قدمتها المجلة الدول الجزرية الصغيرة النامية، والأجهزة العليا للرقابة ذات الصلاحيات القضائية، وعمليات التدقيق لمتابعة التوصيات، وأعلن أن العدد القادم سيركز على أعمال تدقيق التغير المناخي.

وفي ختام تقريره، شكر السيد دودارو الأجهزة العليا للرقابة والمؤلفين الذين قدموا مقالات للنشر وبيّن أن المجلة ستواصل العمل مع قيادة الانتوساي وهيئاتها ومنظماتها الإقليمية وأعضائها لتعزيز التواصل داخل الانتوساي.

شكر الوزير دانتاس السيد دودارو على تفانيه في العمل وأشاد بالمجلة لموقعها الإلكتروني الجديد الذي يركز على تحسين تجربة المستخدم. كما أبرز الدور الحيوي للمجلة في نشر المعرفة داخل الانتوساي وأوضح أنه كان يشارك بحماس محتوى المجلة من خلال حسابه على منصة X.

مجلس الإدارة

- اخذ علماً بتقرير مجلة الانتوساي للتدقيق الحكومي

13- تقرير مبادرة التنمية الدولية (البند 11)

شكر السيد كارل إيريك شيوت- بيديرسن، مدقق عام الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج، مجلس الإدارة على منحه الفرصة لعرض تقرير مبادرة تنمية الانتوساي وأبرز ما تحقق على صعيد تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة لمبادرة تنمية الانتوساي 2024-2029 التي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة مبادرة تنمية الانتوساي في حزيران 2023. أبلغ السيد كارل مجلس الإدارة بأن الخطة الاستراتيجية الجديدة تدعم رؤية مبادرة تنمية الانتوساي المتجددة، والتي تتمثل في "أجهزة عليا للرقابة مستقلة وموثوقة ومستدامة من أجل مجتمعات أفضل وحياة محسّنة" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تتضمن الخطة ثلاث أولويات استراتيجية مترابطة، وهي: الاستدامة، التحول الرقمي، وثقة العامة في الأجهزة العليا للرقابة لمساعدة الأجهزة في الاستجابة لمتطلبات عالم متغير. وبهدف دعم الأجهزة العليا للرقابة في بناء القدرات في مجالات مثل القيادة المؤسسية والاستقلالية والاشراك الاستراتيجي لأصحاب المصلحة والإدارة الاستراتيجية والموظفين المؤهلين والممارسات المهنية ، فقد اعتمدت الخطة على الأسس التي وضعتها الخطة السابقة وعملت على تعزيزها.

وفي هذا السياق، أشار بشكل خاص إلى المركز الجديد لمحترفي التدقيق في الأجهزة العليا للرقابة، الذي سيدعم الأجهزة في الحفاظ على صلتها بتركيزها على إحداث تأثير تدقيقي في المجالات الناشئة، وكذلك الدعم الذي يتم تقديمه للأجهزة لتقوية حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الاستفادة من التكنولوجيا.

في استكمال تقريره، أفاد شيوت-بيديرسن أنه في عام 2023 تمكنت مبادرة تنمية الانتوساي من تنفيذ جميع مبادراتها وفقًا للخطة التشغيلية، وأن المبادرات المقررة لعام 2024 كانت تسير كما هو مخطط له. كما أشار إلى بعض الأرقام الرئيسية لعام 2023 المتعلقة بالأنشطة التثقيفية . وأضاف أن 152 جهازًا رقابياً قد شارك في مبادرات تطوير القدرات على المدى الطويل، بمشاركة 2,002 موظف من هذه الأجهزة في تلك المبادرات . علاوة على ذلك، شارك 2,695 موظفًا من الأجهزة العليا للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين في فعاليات التشارك المعرفي وزيادة الوعي.

ثم اغتنم السيد شيوت-بيديرسن الفرصة لتقديم التفاصيل التالية لأعضاء مجلس الإدارة حول فرق العمل الأربعة لمبادرة تنمية الانتوساي:

- ضمن مسار العمل حول (أجهزة مستقلة عليا للرقابة المالية والمحاسبة)، استمرت مبادرة تنمية الانتوساي في جهودها التفاعلية والاستباقية للاستجابة لمواجهة التهديدات وللدعوة إلى دعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة لتعزيز قدرتها على تحسين المساءلة في القطاع العام وخلق قيمة وفوائد للمواطنين. ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء تقييمات شاملة في مونتينيغرو وبولندا. كما تابعت مبادرة تنمية الانتوساي الحالات في كرواتيا وسيراليون وغانا. علاوة على ذلك، تم إطلاق المشروع العالمي لاستقلالية الأجهزة العليا للرقابة من خلال الشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحديد العوامل غير الرسمية التي تؤثر في استقلالية وفعالية الأجهزة العليا للرقابة. كما تعاونت مبادرة تنمية الانتوساي مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للدعوة إلى تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وجهات مكافحة الفساد.

- ضمن مسار العمل حول (الأجهزة العليا للرقابة حسنة الادارة)، ركزت مبادرة التنمية للانتوساي على ثلاثة مكونات، وهي الإدارة الاستراتيجية والإدارة التنظيمية وإدارة المخاطر وتعافي الأجهزة العليا للرقابة. في هذا السياق، أطلقت مبادرة تنمية الانتوساي أكاديمية حوكمة الأجهزة العليا للرقابة التي تستهدف الإدارة المتوسطة والعليا في الأجهزة العليا للرقابة. علاوة على ذلك، بصفتها الجهة المشرفة على إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة، بدأت مبادرة تنمية الانتوساي في إجراء استشارات وساعدت 37 فريقًا لتقييم إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة . ومن خلال مبادرة "إتقان" MASTERY التي تهدف حصراً بناء المعرفة على مستوى قيادة الأجهزة العليا للرقابة، قدمت مبادرة تنمية الانتوساي لثمانية وثلاثين رئيس جهاز رقابي رؤى خبراء حول ثلاث مواضيع مختلفة: إدارة المالية العامة واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والقيادة الشاملة.

- ضمن مسار عمل حول (الأجهزة العليا للرقابة المهنية)، فقد واصلت مبادرة تنمية الانتوساي دعم الأجهزة العليا للرقابة في تحسين جودة ممارساتها التدقيقية. في هذا الإطار، قدمت مبادرة تنمية الانتوساي الدعم للأجهزة العليا للرقابة لتقييم احتياجاتها وفقًا لمعايير الانتوساي وأفضل الممارسات الأخرى، ونظمت تدريبا مهنيًا يتعلق بتعزيز كفاءة المدققين في الأجهزة العليا للرقابة، و جعل ممارسات التدقيق مستدامة وعالية الجودة، وإدارة جودة التدقيق. علاوة على ذلك، تم إطلاق مركز محترفي التدقيق للأجهزة العليا للرقابة في قمة مبادرة تنمية الانتوساي العالمية لتعزيز مهنية مدققي الأجهزة العليا للرقابة، الذي سيقدم دعمًا منتظمًا وقابلًا للتنبؤ لتحسين كفاءات مدققي الأجهزة العليا للرقابة.

- استمر مسار العمل "الهيئات العليا المختصة ذات الصلة" في التركيز على الابتكار في التدقيق والتعليم.
- الأعمال وتسهيل عمليات التدقيق في المجالات ذات الأولوية العالية مثل أهداف التنمية المستدامة والتكنولوجيا والشمولية والمساواة والعمل المناخي وتسهيل تأثير التدقيق. في هذا السياق، أشار السيد شيوت-بيدرسن إلى أن مبادرة تنمية الانتوساي قد قامت بتحديث نموذج تدقيق أهداف التنمية المستدامة (ISAM) وكان يعمل على إطار تدقيق "عدم ترك أحد خلف الركب". كما استمرت مبادرة تنمية الانتوساي في شراكتها مع مجموعة العمل التابعة لل INTOSAI المعنية بالتدقيق البيئي لتصميم وتقديم الدعم المتكامل في مجالي التعليم والتدقيق من أجل التدقيق التعاوني العالمي لإجراءات التكيف مع تغير المناخ.

وفيما يتعلق بالدعم الثنائي لمبادرة تنمية الانتوساي، أفاد السيد شيوت-بيدرسن بأن مبادرة تنمية الانتوساي قد واصلت دعمها طويل الأمد للأجهزة العليا للرقابة في الصومال وجنوب السودان ومدغشقر وغامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. علاوة على ذلك، عملت مبادرة تنمية الانتوساي مع شركاء لتقديم الدعم المخصص على نطاق أصغر لجهاز التدقيق الإريتري وغينيا والنيجر وتوغو تحت مظلة برنامج الشراكة المعجلة للدعم النظير (PAP-APP).

علاوة على ذلك، تم إطلاق برنامج "مبادرة المساءلة العالمية لأجهزه الرقابة العليا " (GSAI) في عام 2023 لدعم ثمان من الأجهزة الرقابية العليا وهي: دومينيكان وهندوراس وهايتي وقيرغيزستان وبنين وبليز ولبنان وطاجيكستان في بناء قدراتها عبر مجالات مختلفة.

وأشار السيد شيوت-بيدرسن أيضًا إلى وحدة "الأسس العالمية" في مبادرة تنمية الانتوساي، التي تعمل كأمانة عامة للتعاون بين الجهات المانحة والانتوساي (IDC). وفي سياق ذلك استمرت الشراكة الاستراتيجية مع اللجنة التوجيهية للتعاون (IDC) في تطوير وإطلاق مبادرة "التوسط في دعم أجهزة الرقابة العليا الموسع" (BUSS) لدعم اجهزة الرقابة العليا في جذب شركاء استراتيجيين وتمويل مبادرات تطوير قدراتها.
تابع المراقب العام للجهاز الرقابي النرويجي تقريره حول مبادرة تنمية الانتوساي، داعيا مجلس الادارة إلى التركيز على بعض التحديات المؤسسية الجارية التي تم تسليط الضوء عليها في تقرير التقييم العالمي لأجهزه الرقابة العليا الصادر عن مبادرة تنمية الانتوساي في نيسان 2024:

• مازال عدد صغير من الأجهزة الرقابية العليا يعاني من محدودية حقوقه في رفع التقارير، بضمنه 15% من أجهزة الرقابة العليا لا تنشر أي تقارير تدقيق على الإطلاق.
• استمرار مشكلة الموارد الخاصة بأجهزة الرقابة العليا، حيث وجدت 39% فقط من أجهزة الرقابة العليا أن الموارد البشرية من الموظفين كافية من حيث العدد والكفاءات، وأفادت 53% من أجهزة الرقابة العليا بأنها تمتلك موارد مالية كافية، و45% من أجهزة الرقابة العليا في البلدان ذات الدخل المنخفض تواجه صعوبة في الحصول على دعم خارجي عند التخطيط لإدارة التدخلات بأنفسها.
• تطلب اعتماد المعايير الدولية لأجهزه الرقابة العليا ISSAI وجود توجيه أكثر منهجية، حيث أفادت 97% من أجهزة الرقابة العليا بأنها تبنت المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAIs ولكن بأساليب متفاوتة.

• شهد الدعم من الأجهزة الرقابية العليا النظيرة انخفاضا مستمرا من 87 داعم نظير في عام 2017 إلى 42 في عام 2023، ويُحتمل أن يكون ذلك بسبب جائحة كوفيد 19 (COVID-19) والميزانيات غير الكافية المخصصة لتقديم دعم النظير.

وفيما يتعلق بالموارد المالية لمبادرة تنمية الانتوساي، أبلغ السيد شيوت-بيدرسن مجلس الإدارة بأن محفظة تمويل المانحين استمرت في الاستقرار. واختتم تقريره عن أنشطة مبادرة تنمية الانتوساي بالإشارة إلى التغييرات التالية في مجلس إدارة مبادرة تنمية الانتوساي:

- انضم السيد توم-كريستر نيلسن، نائب رئيس مجلس إدارة جهاز الرقابة الأعلى للنرويج، إلى مجلس إدارة مبادرة تنمية الانتوساي اعتبارا من 1 كانون ثاني 2024.
- انضمت السيدة ميريث نوردلينغ، نائب المدير العام ورئيسة الموظفين في جهاز الرقابة النرويجي، إلى مبادرة تنمية الانتوساي اعتبارا من 1 كانون ثاني 2024.

شكر الوزير دانتاس رئيس الجهاز الرقابي النرويجي على التقرير المعد من قبل مبادرة تنمية الانتوساي وأقر بالجهود القيمة المبذولة في دعم مهنية أجهزة الرقابة العليا. وأكد مجدداً التزام مجلس الإدارة المستمر بدعم مبادرة تنمية الانتوساي ومهمته في المضي قدما لتعزيز تطوير الأجهزة الرقابية العليا من خلال البرامج المتخصصة المتعددة التي يقدمها للأجهزة العليا للتدقيق على المستوى العالمي.

مجلس الإدارة

- أحيط علما بتقرير مبادرة تنمية الانتوساي

14 اجتماع الطاولة المستديرة: تجارب المنظمات الإقليمية – القضايا الناشئة والشراكة مع الانتوساي (البند 12)

ركزت المناقشة في اجتماع الطاولة المستديرة للمنظمات الإقليمية التابعة لمنظمة الانتوساي INTOSAI على الموضوع "تجارب المنظمات الإقليمية – القضايا الناشئة والشراكة مع الانتوساي، وركزت بشكل خاص على تقرير الاتجاهات العالمية الذي أعدته مجموعة الخبراء التابعة للجنة الإشراف التابعة لمنظمة الانتوساي المعنية بالقضايا الناشئة (SCEI) بعنوان "استكشاف الاتجاهات العالمية. الآثار المستقبلية لأجهزه الرقابة العليا". في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ناقشت المنظمات الإقليمية هذه الاتجاهات المحددة والتحديات والفرص الناشئة التي تم ملاحظتها ومعالجتها في السنوات الماضية. أدار النقاش السيد لوسيانو دوس سانتوس داني، مستشار العلاقات الدولية في الجهاز الرقابي الاعلى بالبرازيل، بصفته رئيسًا للجنة الإشراف.(SCEI)

تكونت الجلسة من المندوبين التاليين الذين يمثلون المنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي:

•السيدة روز مبا آشا، رئيسة جهاز الرقابة بالكاميرون، ممثلة الأمانة العامة لمنظمة الأفروساي

.(AFROSAI)

•السيدة فضيلة القرقوري، وكيل الرئيس الأول لجهاز الرقابة التونسي، ممثلة الأمانة العامة لمنظمة الاربوساي. ARABOSAI

•السيد جيانغ هايينغ، المدير العام للجهاز الرقابي الصيني، ممثل الأمانة العامة للاسوساي SOSAI

•السيد ديودات شارما، المدقق العام للجهاز الرقابي الاعلى في غيانا وعضو مجلس الإدارة، ممثل الكاروساي CAROSAI

•السيد آندي فيشر، مدير العلاقات الدولية في الجهاز الرقابي الاعلى في المملكة المتحدة، رئيس محفظة "القضايا الناشئة والتفكير المستقبلي" لمنظمة الاوروساي EUROSAI ، والسيدة آنا كينيدي، عضو مجموعة الخبراء في لجنة الاشراف على القضايا الناشئة SCEI ممثلة الجهاز الرقابي الاعلى في المملكة المتحدة، وكلاهما يمثلان منظمة اليوروساي EUROSAI (عبر الإنترنت)

•السيد إيبير عمر بيتانثوس توريس، رئيس الوحدة الفنية في الجهاز الرقابي المكسيكي، وممثل الأمانة العامة لمنظمة الاولاسيف OLACEFS عبر الإنترنت

•السيد كاميلو أفيل، المراقب العام والمدقق العام للجهاز الرقابي الاعلى في ساموا، ممثل الأمانة العامة لمنظمة الباساي

لدى تقديمه لموضوع المناقشة وتقرير الاتجاهات العالمية المرتبطة به، استعرض السيد لوسيانو دوس سانتوس داني منهجية التقرير، الذي استند إلى 16 تقريرا استشرافيا من مؤسسات ومراكز فكر رائدة ذات خبرة في الاستشراف. استنادا إلى هذه التقارير، تم استخراج 142 اتجاها باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد وتصنيف الاتجاهات ذات الصلة. بعد ذلك، قامت مجموعة الخبراء في اللجنة الاشرافية حول القضايا الناشئة SCEI بتقييم الاتجاهات التي تم تحديدها بناءً على المعايير التالية:

- قدرة الأجهزة الرقابية على العمل الاستشرافي.
- الأثر المتحقق على أنشطة الأجهزة الرقابية
- الحوكمة الرشيدة للموارد العامة
- الصلات العالمية للحكومات والمجتمعات
- حداثة التوجه في سياق البحث الاستشرافي

وقد أدى هذا التحليل في النهاية إلى تحديد سبعة اتجاهات كبرى عالمية هي الأكثر ارتباطًا بالأجهزة الرقابية العليا:

•تآكل الثقة في المؤسسات

•التحديات الاقتصادية والديون

•التحول الرقمي للحكومات والمجتمعات

•تغير المناخ والأزمة الكوكبية الثلاثية

•اتساع الفجوة الديموغرافية

•الهجرة العالمية

•زيادة عدم المساواة

وبتناول التقرير لهذه الاتجاهات بالتفصيل، حدّد تلك الحقائق وحالات عدم التأكد وآثارها على الحكومات والمجتمعات وآثارها على الأجهزة الرقابية العليا والانتوساي.

ثم أبلغ السيد داني مجلس الإدارة قبل بدء الاجتماع بأنه تم التواصل مع جميع المنظمات الإقليمية لاختيار الاتجاهات التي شكلت أكثر ضغطاً عليهم، والنظر في تشارك الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه الاتجاهات، والشراكات المحتملة داخل الانتوساي التي يمكن أن تكون مفيدة لدعم الحلول. وبناءً على ذلك، تم اختيار الاتجاهات التالية من قبل المنظمات الإقليمية:

الافروساي -AFROSAI : التحول الرقمي للحكومات والمجتمعات
الاربوساي -ARABOSAI :التحول الرقمي للحكومات والمجتمعات
الاسوساي -ASOSAI :التحول الرقمي للحكومات والمجتمعات
الكاروساي -CAROSAI :التحول الرقمي للحكومات والمجتمعات، تغير المناخ والأزمة الكوكبية الثلاثية
اليوروساي -EUROSAI :زيادة عدم المساواة، الهجرة العالمية
الاولاسيف -OLACEFS :التحول الرقمي للحكومات والمجتمعات، تغير المناخ والأزمة الكوكبية الثلاثية
الباساي -PASAI :تغير المناخ والأزمة الكوكبية الثلاثية، أزمة الثقة داخل المؤسسات

سلطت المنظمات الإقليمية الضوء على عدة مستويات من التحديات آخذة بالاعتبار التوجهات المشار إليها أعلاه، منها القدرات التنظيمية والمهنية والتفاعل بين الأجهزة الرقابية العليا وأصحاب المصلحة والتوظيف والتمويل، والموارد فضلاً عن تبادل الممارسات الأفضل. أظهرت المناقشات أن التوجهات المقدمة في التقرير مرتبطة ببعضها البعض بشكل جوهري، وعلى الرغم من أنها تقدم تحديات على مستويات مختلفة – سواء كانت مؤسسية، اجتماعية، أو متعلقة بالبيئة ومواردنا البيئية – إلا أنها ايضاً تمنح الاجهزة الرقابية العليا الفرصة لإبراز أهميتها المستمرة.
وأشار جميع الممثلين، بغض النظر عن الاتجاهات المختارة، إلى أهمية ضمان التكيف التنظيمي في الوقت المناسب لمواكبة المتطلبات والتوقعات المترتبة على الأجهزة الرقابية العليا. يشمل هذا التكيف:

- مراجعة خطة أجهزة الرقابة العليا الاستراتيجية وبرامجها الرقابية.

- نهج متكامل وواضح للتحول الرقمي.

- تطوير القدرات المهنية لضمان أن يكون لدى موظفي الأجهزة الرقابية العليا المهارات اللازمة للاستفادة من مزايا التقنيات الرقمية وللتحقق من صلابة البيانات المقدمة لهم من قبل هيئاتهم الرقابية حول الإجراءات الحكومية.

- التنسيق والتعاون مع هيئات الانتوساي لتبادل المعرفة وبناء القدرات – وفي حالات التحول الرقمي، تم الإشارة بشكل خاص إلى أداة التقييم الذاتي لتكنولوجيا المعلومات التابعة (ITSA) الخاصة باليوروساي، ومبادرة الاستفادة من التقدم التكنولوجي (LOTA) الخاصة بمبادرة تنمية الانتوساي، والمناقشات المستمرة المتعلقة بالموضوع الثاني "استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التدقيق" في مؤتمر الانكوساي 20

INCOSAI XXV القادم برئاسة الجهاز الرقابي المصري، ومشروع البحث الخاص بالأسوساي حول الأمن السيبراني في العمليات الحكومية الذي يقوده الجهاز الرقابي في تايلاند، بالإضافة إلى التعاون العام مع مجموعة العمل التابعة للانتوساي المعنية بالبيانات الضخمة. أما بالنسبة لتغير المناخ، فقد أشار المشاركون بشكل خاص إلى مبادرة الماسح المناخيScanner Climate والتدقيق التعاوني في إجراءات التكيف مع تغير المناخ (CCAA) الذي تنسقه مبادرة تنمية الانتوساي ومجموعة العمل التابعة للانتوساي المعنية بالتدقيق البيئي.

وأشار الممثلون الإقليميون إلى الترابط بين الاتجاهات العالمية التي تم تحديدها، وأبرزوا الفرصة المتاحة للأجهزة الرقابية للمساهمة في الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة بينما تقوم الحكومات بمعالجة القضايا الناشئة من خلال تقديم معلومات موثوقة وموضوعية، خاصة في الموضوعات التي تصاغ من خلال المعلومات المضللة. وفي نفس السياق، شددوا على ضرورة أن ترفع الاجهزة العليا الوعي بشأن عملها، وأهمية استقلالها، وارتباط ذلك الوثيق بالموارد المناسبة لضمان جودة عملها. في هذا السياق، أشارت تقريبًا جميع المنظمات الإقليمية إلى أنها واجهت مستويات مختلفة من التقدم في هيئاتها العليا المختصة فيما يتعلق بالتكيف مع القضايا الناشئة ومعالجتها، وكان ذلك في الغالب بسبب القيود المرتبطة بالموارد. وكان هذا خاصةً بالنسبة للأجهزة الرقابية العليا العاملة في بيئات صعبة أو الهيئات العليا المختصة الصغيرة التي تعاني من نقص في الخبراء.

ومع اقتراب نهاية المناقشة، اتفق الممثلون الإقليميون على أن تشارك المعرفة وأفضل الممارسات بين بعضها البعض وداخل الانتوساي من خلال هيئات العمل المختلفة للمنظمة كان وسيلة فعالة لدعم هيئاتهم العليا المختصة والاستعداد للتحولات المتعلقة بالمجتمع، والمؤسسات، والاقتصاد، والبيئة، والنظام البيئي ككل في المستقبل.

اختتم السيد داني الطاولة المستديرة بإعطاء نظرة عامة مقتضبة حول اجتماع اللجنة الاشرافية على القضايا الناشئة SCEI الذي سيعقد في اليوم التالي لاجتماع مجلس الإدارة. وسلط الضوء على الفرصة التي قدمها حضور جميع المنظمات الإقليمية ورؤساء هدف الانتوساي لاستكشاف كيفية مناقشة ومعالجة الآثار التي تم تقديمها في التقرير من قبل هيئات العمل التابعة للانتوساي، وكيفية الاستفادة من الاستشراف بشكل عام للانتوساي وأجهزتها الرقابية العليا المختصة، وكيف يمكن لمركز الدراسات المتقدمة (CASt) دعم أنشطة اللجنة الاشرافية على القضايا الناشئة بأفضل طريقة ممكنة.

15 تقارير المنظمات الإقليمية (البنود 12أ-خ)

قدمت المنظمات الإقليمية تقاريرها الكتابية قبل اجتماع مجلس الإدارة. وقد تم نشرها من قبل الأمانة العامة على موقع2 الانتوساي الإلكتروني للنظر فيها من قبل مجلس الإدارة.
نظرًا للتنسيق الجديد الذي تم تضمينه في مناقشة الطاولة المستديرة الإقليمية، أخذ مجلس الإدارة علماً بها كما تم توثيقها كتابياً.

مجلس الإدارة

- أخذ علماً بتقارير المنظمات الإقليمية التابعة للانتوساي .

16 ما يستجد من أعمال (البند 13)

بالبند "ما يستجد من أعمال"، تم الإعلان عن تقريرين: التقرير عن المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا ذات الصلاحيات القضائية (JURISAI) والتقرير عن الجامعة الرقمية لمجتمع الانتوساي (U-INTOSAI) بدأ الوزير دانتاس عرض تقرير منظمة الجوريساي بتوضيح خلفية هذه المبادرة وسياقها، التي تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز التعاون الدولي بين الأجهزة الرقابية العليا التي تتمتع بصلاحيات قضائية، وبالتالي دعمها في معالجة مسؤولياتها وتحدياتها الخاصة.

في توضيحه للجهود المبذولة لإنشاء وتفعيل منظمة الجوريساي JURISAI، أطلع الوزير دانتاس مجلس الإدارة على المراحل الرئيسية التي تم تحقيقها منذ الاجتماع السابع والسبعين لمجلس الإدارة.

حيث تم تقديم مبادرة "المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية" – التي أُنشِئت بناءً على واستمرارًا لمنتدى الأجهزة الرقابية ذات الاختصاصات القضائية الذي يقوده الجهازين الرقابيين لكل من فرنسا والإكوادور – لأول مرة. وقد لفت انتباه مجلس الإدارة على نحو خاص إلى ثلاث نقاط هامة:

• إعداد النظام الأساسي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية من قبل مجموعة من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تضم الأجهزة في أنغولا والبرازيل والإكوادور وفرنسا وإيطاليا والمغرب والبرتغال وإسبانيا، والموافقة عليه في حزيران 2024 في المغرب؛

• وضع الخطة الاستراتيجية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية والموافقة عليها في إطار عمل اجتماع الجمعية العامة الأول للمنظمة، وهي أعلى هيئة صنع قرار في المنظمة، التي عقدت في فرنسا في تشرين أول 2024؛

• السعي للاعتراف الرسمي بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية ضمن منظمة الانتوساي من خلال دمجها المتوقع في النظام الأساسي لمنظمة الانتوساي "ككيان مرتبط" في إطار عمل مؤتمر الانتوساي الخامس والعشرين في عام 2025.

كما أبلغ رئيس منظمة الانتوساي أعضاء مجلس الإدارة بأنّ كلا من النظام الأساسي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية وخطتها الاستراتيجية قد خضعا لاستبانات مفتوحة تم توزيعها على أكثر من 50 جهاز رقابي وممثلين رئيسيين لمنظمة الانتوساي مثل مبادرة تنمية الانتوساي والمنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة باللغة الانكليزية والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لضمان اتباع نهج شامل. كان الهدف العام هو ضمان أن الوثائق تعكس الإرادة والتطلعات الجماعية للأجهزة العليا الأعضاء في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية وأنها تعمل كإطار توجيهي لتحقيق الأهداف المشتركة للأعضاء.

تم تحديد الأدوار القيادية التالية خلال اجتماع الجمعية العامة التي عُقدت في فرنسا في تشرين أول 2024:

- تم انتخاب الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الفرنسي والجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة البرتغالي والجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة البرازيلي لتولي مناصب رئيس المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية ونائب الرئيس الأول ونائب الرئيس الثاني على التوالي؛

- تم انتخاب الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المغربي باعتباره أمانة عامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية.
- تم انتخاب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أنغولا وجيبوتي وموريتانيا وإسبانيا لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية.
- تولى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة البرازيلي، بحكم دوره كنائب الرئيس الثاني لمجلس إدارة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية، رئاسة اللجنة المالية والإدارة والاتصالات في المنظمة.
- تم انتخاب الجهاز الاعلى للرقابة المالية والمحاسبة السنغالي رئيسًا للجنة بناء القدرات في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية.
- تم انتخاب مكتب المدعي العام في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الايطالي رئيسًا للجنة مكاتب المدعي العام في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية.

في ختام تقريره، لخص الوزير دانتاس أن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية تضم أعضاء من 30 جهازا أعلى للرقابة من معظم مناطق إلانتوساي، وأن المنظمة تهدف إلى ضمان التوافق مع الأهداف الشاملة لمنظمة الانتوساي مع إظهار الاحترام للتفويضات القائمة والإصدارات الأساسية للمنظمة، وبالأخص المبادئ المنصوص عليها في المبدأ -50 لمنظمة الانتوساي "مبادئ الأنشطة القضائية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة". وانتهى تقريره بالتعبير عن أمله في أن يواصل أعضاء مجلس الإدارة دعم تحقيق الهدف المقبل للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية المتوقع في عام 2025، وهو الاعتراف الرسمي في النظام الأساسي للانتوساي.

منح رئيس منظمة الانتوساي بعد ذلك الكلمة للسيدة زينب العدوي، رئيسة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المغربي والأمين العام للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية، التي كانت حاضرة عبر الإنترنت لإلقاء كلمتها أمام مجلس إدارة منظمة الانتوساي. شكرت السيدة العدوي نائب رئيس المنظمة الأول كمضيف الاجتماع على فرصة التحدث إلى أعضاء مجلس الإدارة، وأعربت عن امتنانها لرئيس منظمة الإنتوساي والأمين العام للإنتوساي وجميع أعضاء مجلس الإدارة. وأشارت إلى أنه من دواعي فخرها أن تعمل كأمين عام للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية، وهي مبادرة بدأت في عام 2015 بهدف دعم التعاون بين جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تمتلك اختصاصات قضائية، مع الاعتراف أيضًا بأنها جزء من منظمة الانتوساي ذات القيم المشتركة والهدف المشترك في تحقيق تأثير من خلال أعمال التدقيق. وأكدت أن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية هي جزء من الإطار الأوسع للإنتوساي، وأن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية تسعى لتقديم بناء القدرات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة القضائية في الحالات التي تكون فيها منظمة الانتوساي لا تحتوي على برامج مخصصةً.

وأضافت السيدة العدوي أيضًا أن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية تهدف إلى التعاون مع منظمة الانتوساي وفقًا للخطة الاستراتيجية للانتوساي،

وزيادة الوعي حول أعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية. وفي هذا السياق، ذكرت أن أحد الأهداف كان تطوير أفضل الممارسات في هذا المجال بالإضافة إلى تطوير أدوات لتعزيز تأثير العمل القضائي الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وفي ختام حديثها، شكرت أعضاء مجلس الإدارة على اهتمامهم وأعربت عن توقعاتها لتعاون مثمر.

مجلس الإدارة:

- **أحيط علما بإنشاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية والتعديل المتوقع على النظام الأساسي لمنظمة الانتوساي في مؤتمر الانتوساي الخامس والعشرين لدمج المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية كمؤسسة تابعة وفقاً للمادة 3 الفقرة 3.**
- **أحيط علما بالنظام الاساسي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية**
- **أحيط علما بالخطة الاستراتيجية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية**

في الجزء الثاني من البند 13 من جدول الأعمال، تحدثت السيدة جالينا إيزوتوفا، نائب رئيس الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الاتحاد الروسي وأبلغت أعضاء مجلس الإدارة بالتقدم الذي تم إحرازه في إطار الجامعة الرقمية لمجتمع الإنتوساي .

بدأت السيدة إيزوتوفا تقريرها بشكر الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المصري على استضافة اجتماع مجلس الإدارة على نحوٍ كريم وملائم، وأعربت عن تقديرها الخاص للفرصة التي أتيحت لها في مجلس الإدارة لمناقشة الاتجاهات العالمية الناشئة التي حددتها لجنة الانتوساي الاشرافية الخاصة بالقضايا الناشئة، والتي تؤثر وتغير عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. في هذا السياق، أكدت على أهمية تعزيز قدرات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وأشارت إلى الزيادة في استخدام الجامعة الرقمية لمجتمع الأسوساي مع توفر أكثر من 200 دورة تدريبية. وفي عرضها للميزات الخاصة للمنصة، والتي تتضمن بالإضافة إلى الدورات التدريبية مزيداً من الأخبار والفعاليات وملفات رقمية وروابط للمنصات التعليمية الأخرى لمنظمة الانتوساي وأعضائها، أفادت بأن عدد المستخدمين قد ازداد على نحوٍ ثابت. واختتمت عرضها بشرح الطرق التي يمكن لأعضاء مجلس الإدارة من خلالها نشر المواد على المنصة، وأكدت أن الجامعة الرقمية لمجتمع الأسوساي تهدف إلى خلق التآزر لصالح تقدم الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأعضاء في الانتوساي.

17 اختتام الاجتماع (البند 14)

في ختام اجتماع مجلس الإدارة الثامن والسبعين، منح رئيس الإنتوساي الكلمة أولاً للدكتور العنقري، الذي شكر المستشار الفيصل بصفته النائب الأول لرئيس الإنتوساي على استضافة اجتماع مجلس الإدارة استضافة كريمة، كما عبّر عن امتنانه لرئيس الإنتوساي والأمين العام على جهودهما المستمرة في قيادة

الإنتوساي وأعمالها. وفي ختام كلمته، عبّر عن تطلعه لمؤتمر الانتوساي الخامس والعشرين في شرم الشيخ، وشكر جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة التنسيق المالية على عملهم المخلص.

كما أعربت الأمين العام، الدكتورة كراكر، عن شكرها للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المصري على استضافة اجتماع مجلس الإدارة بروح من الشراكة. وبالنيابة عن مجتمع الإنتوساي بأسره، شكرت رئيس الإنتوساي على تفانيه واهتمامه وعلى التعاون الممتاز في السنوات الماضية. وأكدت الدكتورة كراكر أن التزامه قد شكل العديد من المبادرات في الإنتوساي، مثل إنشاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ذات الاختصاصات القضائية وتطوير مبادرة الماسح المناخي. لقد أكدت على التعاون الناجح بين الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة البرازيلي والأمانة العامة للإنتوساي في إطار مجموعة العمل الخاصة بالاتصال في الإنتوساي ولجنة الإشراف التي تم تنشيط عملها بشأن القضايا الناشئة. وفي ختام ملاحظاتها النهائية، أشارت على نحوٍ خاص إلى تقرير الاتجاهات العالمية للجنة الانتوساي الاشرافية الخاصة بالقضايا الناشئة الذي سيساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على إعداد خطط استراتيجية توفر استجابات مؤثرة للتحولات العالمية.

ألقى النائب الأول للرئيس والمستضيف للاجتماع، المستشار الفيصل يوسف كلمة عبر فيها عن امتنانه العميق لجميع المشاركين في الاجتماع، سواء الذين حضروا شخصياً أو الذين انضموا عبر الإنترنت. كما أقر بالمساهمات القيمة التي تم تقديمها خلال الاجتماع من قبل هيئات الإنتوساي والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك التحديثات حول مرونة منظمة الانتوساي وإبداعها، ودورها في تعزيز المساءلة العالمية وتعاونها مع الأطراف المعنية الخارجية. كما تناول الاجتماع أعمال لجان أهداف الإنتوساي وهيئات العمل، لا سيما في مجال التوسع وبناء القدرات والتواصل الداخلي والخارجي وهوية علامة الإنتوساي التجارية. وأكد النائب الثاني للرئيس على عمق الحوار والتعاون الذي كان واضحاً خلال المناقشات وشكر جميع المشاركين على تفانيهم، مما ساهم في نجاح الاجتماع. وفي ملاحظاته الختامية، عبّر عن تطلعه لاستضافة مؤتمر الانتوساي الخامس والعشرين ولقاء مجتمع الإنتوساي في مصر مرة أخرى في عام 2025 بهدف تعزيز أعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومساهمتها في تحقيق الحوكمة الجيدة.

تعقيبا على اجتماع مثمر يركز على المستقبل، شكر الوزير دانتاس أعضاء مجلس الإدارة على عمق التزامهم بتعزيز الدور الحاسم الذي تلعبه منظمة الإنتوساي في تعزيز المساءلة والشفافية على الصعيد العالمي. وأعرب عن امتنانه العميق للجهاز الرقابي المصري على التنظيم الدقيق والمتفاني للاجتماع، الذي وفر الإطار المناسب لمشاركة تقدم المبادرات المتعددة للإنتوساي، التي تسلط الضوء على حيوية وطبيعة المنظمة المتطورة والتي سترسم مستقبل منظمة الانتوساي. وفيما يتعلق بالمستقبل، أبلغ الوزير دانتاس مجلس الإدارة بأن العام الأخير من رئاسته في الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة البرازيلي، وكذلك رئاسته لمنظمة الانتوساي سينتهيان في 31 كانون أول 2024، واعتباراً من 1 كانون الثاني 2025، سيتولى الوزير فيتال دو ريجو فيلهو هاتين الوظيفتين. وفي هذا السياق، شكر رئيس الانتوساي الأمين العام للإنتوساي على التعاون والشراكة الممتازة التي أثمرت عن العديد من الإنجازات لصالح المنظمة منذ مؤتمر الانتوساي الرابع والعشرون في ريو دي جانيرو. كما أعرب عن ثقته في أن إلانتوساي ستواصل التقدم والشراكات التي تم تحقيقها تحت رئاسة الوزير فيتال دو ريجو فيلهو وطلب من الأخير أن يلقي كلمته.

أعرب الوزير فيتال دو ريجو فيلهو عن شكره لقيادة الانتوساي على الاجتماع الممتاز والتعاون، وعلى الفرصة التي أتيحت له للتعريف بنفسه. وأوضح أنه كان من دواعي سروره وشرفه أن يكون بين أعضاء مجلس الإدارة، وأكد عزمه على الاستمرار في العمل الملهم الذي بدأه الوزير دانتاس، خاصة فيما يتعلق بأنشطة الانتوساي في

مجال التوسع وصوتها العالمي. وأكد على التعاون مع الأمانة العامة ووجه شكره للدكتورة كراكر على الاستقرار والكفاءة والخبرة التي تم تقديمها من خلال عمل الأمانة العامة. وفي الختام، أعرب عن تقديره للجهود المشتركة في تعزيز مبادرات الانتوساي لتعزيز تأثيرها العالمي وأكد تطلعه للمستقبل.

وبتكرار شكره لجميع أعضاء مجلس الإدارة وقيادة الانتوساي، أعلن الوزير دانتاس عن اختتام الاجتماع الثامن والسبعين لمجلس الإدارة.

الملحق الرابع

منهاج عمل الاجتماع الثامن والسبعين لمجلس الإدارة لمنظمة الانتوساي

	مادة منهاج العمل	**الممثل المسؤول/ المقرر**
1	الترحيب	نائب رئيس مجلس الإدارة الأول
	الافتتاح	رئيس مجلس الإدارة
2	تقرير الرئيس تقرير اللجنة الاشرافية الخاصة بالقضايا الناشئة	رئيس مجلس الإدارة
3	تقرير الأمين العام	الأمين العام
4	تقرير نائب الرئيس الأول	نائب رئيس مجلس الإدارة الأول
5	تقرير لجنة المعايير المهنية – الهدف1	رئيس لجنة المعايير المهنية – الهدف 1
6	تقرير لجنة بناء القدرات – الهدف2	رئيس لجنة بناء القدرات – الهدف 2
7	تقرير لجنة التشارك المعرفي – هدف 3	رئيس لجنة التشارك المعرفي– الهدف 3
8	تقرير لجنة السياسة والشؤون المالية والإدارية-الهدف 4	رئيس لجنة السياسة والمالية والإدارة–الهدف 4
9	تقرير عن الأنشطة ضمن التعاون مع المانحين التابع للإنتوساي تقرير من مجموعة العمل الخاصة باتصالات الانتوساي	رؤساء مجموعة العمل المشاركون
10	تقرير المجلة الدولية للتدقيق الحكومي	المجلة الدولية للتدقيق الحكومي
11	تقرير مبادرة تنمية الانتوساي	مبادرة تنمية الانتوساي

12	حلقة نقاش : تجارب المنظمات الإقليمية – القضايا الناشئة والشراكة مع الانتوساي	
12أ	مساهمة المنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الأمين العام للمنظمة الافريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
12ب	مساهمة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الأمين العام للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
12ت	مساهمة المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الأمين العام للمنظمة الاسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
12ث	مساهمة منظمة منطقة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الأمين العام لمنظمة منطقة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
12ج	مساهمة المنظمة الاوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الأمين العام للمنظمة الاوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
12ح	مساهمة منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الأمين العام لمنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
12خ	مساهمة منظمة منطقة المحيط الهادي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة	الأمين العام لمنظمة منطقة المحيط الهادي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
13	أعمال أخرى	رئيس مجلس الإدارة
	ختام الاجتماع	الرئيس ونائب الرئيس الأول لمجلس الادارة